الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بالقايد
الملحقة الجامعية مغنية
كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم التجارية
تخصص مالية

مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية

الموضوع :

وسائل الدفع الإلكترونية

من إعداد الطلبة :
- قريشي قاسم
- شافعي أحمد

تحت اشراف الأستاذة:
د. بوهنة كلثوم.

السنة الجامعية: 2013 – 2014

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول: ماهية وسائل الدفع الالكتروني.....01

مقدمة الفصل.....02

المبحث الأول : نظام الدفع الالكتروني.....03

المطلب الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني..... 03

المطلب الثاني : الأبعاد الاقتصادية لنظام الدفع الالكتروني..... 06

المطلب الثالث : مشاكل الدفع الالكتروني.....07

المطلب الرابع: مستقبل نظام الدفع الالكتروني..... 10

المبحث الثاني : الأطراف المتعلقة بعملية الدفع.....11

المطلب الأول : حامل البطاقة.....11

المطلب الثاني : المحل التجاري.....12

المطلب الثالث : الهيئة المصدرة للبطاقة.....14

المطلب الرابع: العلاقة بين أطراف عملية الدفع.....17

المبحث الثالث : أهم بطاقات الدفع الالكتروني..... 19

المطلب الأول: بطاقات الائتمان "crédit card."..... 19

المطلب الثاني: بطاقات الخصم "Débit card."..... 21

المطلب الثالث: البطاقة الذكية "Smart card. "..... 22

المطلب الرابع: بطاقات الصرف البنكي "Charge card"..... 23

خاتمة الفصل.....25

الفصل الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.....26

مقدمة الفصل.....26

المبحث الأول : البنوك الالكترونية في الجزائر.....27

المطلب الأول : المصارف الجزائرية والمتغيرات المستجدة.....25

المطلب الثاني : مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.....30

المطلب الثالث : أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في الجزائر.....32

المبحث الثاني : واقع الخدمة المصرفية في الجزائر.....34

المطلب الأول :تشخيص الواقع المصرفي الجزائري.....34
المطلب الثاني : الجهاز المصرفي في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي.....40
المطلب الثالث : الجهاز المصرفي في ظل الإنضمام للمنضمة العالمية للتجارة.....43
المبحث الثالث : .البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر.....45
المطلب الاول : تطور بطاقات الدفع في الجزائر.....45
المطلب الثاني : البطاقات المتداولة في الجزائر 46
المطلب الثالث : مزايا ومخاطر البطاقات البنكية في الجزائر.....47
الفرع الأول : مزايا البطاقات البنكية.....47
الفرع الثاني : مخاطر البطاقات البنكية.....47
المطلب الرابع : العوائق التي تمنع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر.....48
خاتمة الفصل.....49
الخاتمة العامة 50
قائمة المصادر و المراجع

..

يعيش العالم في وقتنا الحاضر وسط كثير من الابتكارات و الاختراعات في جميع المجالات، حيث شملت هذه التغيرات مجال الاقتصاد على المستوى العالمي الذي شهد تحولات سريعة و هامة على الصعيد التكنولوجي، فأصبحنا نعيش في زمن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي غيرت مجرى الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، و جعلت هذه الثورة التكنولوجية العالم قرية صغيرة شهدت خلالها كل المتغيرات الاقتصادية تطورا سريعا و حاسما من حيث الضخامة و النشاط.

و بما أن المال يعتبر أهم الاحتياجات الأساسية اليومية كغيره من الاحتياجات السلعية و الخدماتية، و باعتباره الركيزة الأساسية المحركة للاقتصاد سواء من حيث الوظائف أو من حيث الأهداف كان لابد من توفره في الوقت المناسب و بالقدر المناسب من أجل تلبية هذه الاحتياجات، مما أدى إلى فكرة تطوير أشكاله، و مسايرة للثورة التكنولوجية الحاصلة ظهر ما يسمى بالنقد الآلي أو النقود الالكترونية.

و شملت هذه التغيرات القطاع المصرفي الذي يلعب دورا هاما و حيويا في الحياة الاقتصادية لما له من تأثير ايجابي في تحقيق التنمية عن طريق تعبئة الموارد و توزيعها بأسلوب يضمن تحقيق الأهداف المسطرة، و مع تنامي العولمة في جميع المجالات بما فيها المجال المالي، و انتشار المنافسة بين المؤسسات المالية شهدت البنوك تقدما ملموسا في مجال السماح للعملاء بتنفيذ العمليات المصرفية خصوصا تقديم العديد من الخدمات المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية و ذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية الأمر الذي أدى إلى ظهور البنوك الالكترونية التي جعلت العمليات المالية أكثر سهولة.

جميع العوامل السابقة أدت إلى إلغاء القيود و الحواجز بين الأسواق العالمية التي تعمل فيها المصارف الخاصة، الأمر الذي ساهم في خلق التجارة الالكترونية.

و تماشيا مع التطورات التكنولوجية في مجال الاقتصاد كان لابد للجزائر الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل الحديثة إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، مما أدى إلى دخول الجزائر في بعض المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005 في إطار تحديث وسائل الدفع الالكترونية.

و هذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبئون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفع الالكترونية محل الوسائل التقليدية و منه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي وسائل الدفع الالكترونية؟ و ما مدى نجاحها في الجزائر؟.

و يمكن تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حقيقة وسائل الدفع الالكترونية؟، و كيف كان تطورها؟.
- كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية في تحديث وسائل الدفع الالكترونية؟.
- ما مدى فعالية وسائل الدفع الالكترونية في تسريع العمليات المصرفية؟.

فرضيات البحث:

و قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات:

- تحديث نظام الدفع المصرفي مرهون بتغيير و تحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري.
- يمكن ان تساهم وسائل الدفع الالكترونية في تطوير المعاملات البنكية و تسريع التحول نحو التجارة الالكترونية.
- ضرورة و فعالية و سرعة العمليات في نظام الدفع الالكتروني يستوجب تبني التقنيات العصرية للاستجابة لحاجة العملاء الاقتصاديين.

أسباب اختيار البحث:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع محل الدراسة هي:

- استمرارية ظهور الابتكارات الدولية المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية.
- كون الجهاز المصرفي الجزائري شرع انطلاقا من سنة 2005 في خوض تجربة جديدة تتعلق بتحديث وسائل الدفع.
- الثورة الالكترونية العالمية ضمن إطار اقتصادي بحت.
- حداثة الموضوع محط إهتمام في السنوات الأخيرة.

أهداف البحث:

- تقييم وسائل الدفع الحديثة .
- محاولة رصد التجربة العالمية في مجال وسائل الدفع و معرفة الحدود التي بلغتها.
- كذلك محاولة معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي، و أهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة.
- تقييم استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر و إعطاء نظرة على الواقع المصرفي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني.

أدوات و منهج الدراسة:

نظراً لنقص مراجع متخصصة في وسائل الدفع فقد اعتمدنا بالدرجة الأولى على الكتب و المجلات و الملتقيات، كما اعتمدنا بكثرة على المواقع الالكترونية التي وجدناها غنية في تناولها لمواضيع التجارة الالكترونية و طرق الدفع فيها.

أما منهج الدراسة المتبع هو المنهج الاستقرائي، حيث تم التعرض لمجموع من القضايا الجزئية أين اعتمدنا على فرضيات قصد الوصول إلى نتائج معينة، كما تخلل هذه الدراسة استعراض وصفي لوسائل الدفع الالكترونية التي سبقها عرض تاريخي لأهم المراحل التي مرت بها مع العوامل التي أدت تدريجيا إلى ظهورها و أخيراً قمنا بدراسة حالة وسائل الدفع في الجزائر.

خطة البحث:

-**الفصل الأول: مدخل لوسائل الدفع الالكتروني:** نتعرض في هذا الفصل إلى دراسة وصفية عن وسائل الدفع الالكترونية بتعريفها و التعرف على الوسائط المصرفية الالكترونية التي تعتمد عليها مع ذكر أهم البطاقات الالكترونية كبطاقة الخصم و البطاقة الذكية، كما نتطرق إلى الأطراف المتعلقة بالدفع.

-**الفصل الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر:** نتعرض في هذا الفصل إلى ذكر البنوك الالكترونية ومشروع الصيرفة الالكترونية...، و أهمية العمل بها في الجزائر، كما نتطرق إلى الجهاز المصرفي بصفة عامة، مع ذكر البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر وذكر مزايا و العوائق التي تمنع استعمالها.

الخطة

المقدمة العامة.....أ.

الفصل الأول: ماهية وسائل الدفع الالكتروني.....1.

مقدمة الفصل.....2.

- المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني.....3.

المطلب الأول: ما هية نظام الدفع الالكتروني.....3.

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لنظام الدفع الالكتروني.....7.

المطلب الثالث: مشاكل الدفع الالكتروني.....8.

المطلب الرابع: مستقبل نظام الدفع الالكتروني.....10.

- المبحث الثاني: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع.....11.

المطلب الأول: حامل البطاقة.....11.

المطلب الثاني: المحل التجاري.....12.

المطلب الثالث: الهيئة المصدرة للبطاقة.....14.

المطلب الرابع: العلاقة بين أطراف عملية الدفع. .....17.

- المبحث الثالث: أهم بطاقات الدفع الالكتروني.....19.

المطلب الأول: بطاقة الائتمان.....19.

المطلب الثاني: بطاقة الخصم.....20.

المطلب الثالث: البطاقة الذكية.....22.

المطلب الرابع: بطاقات الصرف البنكي.....23.

خاتمة الفصل.....25.

الفصل الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.....26.

مقدمة الفصل.....26.

- المبحث الأول: البنوك الإلكترونية في الجزائر.....27.

المطلب الأول: المصارف الجزائرية و المتغيرات المستجدة.....27.

المطلب الثاني: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.....30...

المطلب الثالث: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر.....32.

- المبحث الثاني: واقع الخدمة المصرفية في الجزائر.....34.

المطلب الأول: تشخيص الواقع المصرفي الجزائري.....34.

المطلب الثاني : الجهاز المصرفي في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.....41.

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....43.

- المبحث الثالث: البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر.....45.

المطلب الأول: تطور بطاقات الدفع في الجزائر.....45.

المطلب الثاني: البطاقات المتداولة في الجزائر.....46.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر البطاقات البنكية في الجزائر.....47.

المطلب الرابع: العوائق التي تمنع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر.....48.

خاتمة الفصل..... .....49.

الخاتمة العامة.....50.

قائمة المراجع

- مقدمة الفصل:

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد ، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له ، وظهر إلى الوجود أفكار اقتصادية جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها ، من هذه الأفكار نجد العولمة الاقتصادية.

على مر العصور و التعاملات المالية في المبادلات التجارية و حتى اليومية تستحوذ فيها النقود على حصة الأسد من مجمل العمليات، فقيم الأشياء يعبر عنها تعبيراً نقدياً، و معظم ما يدور داخل مجتمع ما من معاملات يتم تسويته بالنقود.

لكن مع التطور الزمني أصبح يتم يوميا إجراء ملايين المعاملات و الصفقات و القروض باستخدام النقود، مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل أهمها العمليات الحسابية المعقدة، حوادث السرقة و الضياع، ثقل حمل النقود عند إجراء صفقات ضخمة...الخ، و لحل مثل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمنة و أمكنة مختلفة, على اتخاذ شكل معين يتصف بالقبول العام و له قيمة معروفة تسمح بقيام مقام النقود، و يطلق عليها عموما باسم وسيلة الدفع.

غير أن التطور الاقتصادي لم يسمح لوسائل الدفع بالاستقرار على شكل معين، بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالا معروفة لأزمنة معينة، أصبحت تعرف الآن بوسائل و نظم الدفع التقليدية.

و فرض التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر و زيادة تطبيقه في جميع نواحي الحياة و منها العمل المصرفي، استخدام وسائل دفع تختلف عن تلك الوسائل التقليدية، و التي تعرف بوسائل الدفع الالكترونية.

و وسائل الدفع الالكترونية هي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تلاءم طبيعة العمليات و الصفقات الالكترونية و التي ظهرت بظهور التجارة الالكترونية.

المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني.

يعتبر نظام و وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و عمله، و هو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير و تحديث وسائل الدفع أولوية، و هذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات. و لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة و مجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة النشأة، يتطلب تنظيماً قانونياً و درجة أمان عالية.

المطلب الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني.[1]

نظام الدفع الالكتروني هو عبارة على صورة عن مجموعة وسائل الدفع التقليدية و لكن بشكل متطورو التي نستعملها في حياتنا اليومية حيث الفرق بينهما هو أن نظم الدفع الالكتروني تتم كل عملياته الكترونيا فلا وجود للحوالات و لا للقطع النقدية.

و قليلة هي المصادر التي احتوت و بصراحة تعريف الدفع الالكتروني حيث اتجهت أغلبها إلى تعريف وسائل الدفع الالكتروني و سنذكر هنا بعض التعاريف التي وردت:

- لقد عرّف قانون المبادلات الالكترونية المصري الدفع الالكتروني بأنه: "وفاء بالتزام نقدي بوسيلة الكترونية مثل الشيكات الالكترونية و بطاقات الدفع الممغنطة".

- في إطار دفع قيمة نقدية، الدفع الالكتروني يتضمن تعريف واسع و تعريف محدود:

- تعريف بالمعنى الواسع:

"الدفع الالكتروني يقابل كل دفع لقيمة مالية بالرجوع إلى آليات الكترونية".

- تعريف بالمعنى المحدود:

"الدفع الالكتروني يتمثل ضمنيا في الدفع الذي لا يتطلب الرجوع إلى التعاقد المباشر بين الأشخاص الطبيعيين".

من خلال التعريفين السابقين سنحاول إعطاء تعريف شامل لنظام الدفع الالكتروني:

" نظام الدفع الالكتروني هو مجموعة من الوسائل و التقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر و آمن و ذلك ولتسديد دين ما على السلع و الخدمات بصفة تلغي العلاقة المباشرة بين المدين و الدائن".

[1] محمد أمين الرومي، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، المطبوعات الجامعية، مصر، السنة 2004، ص127.

- خصائص الدفع الالكتروني:

إن آليات الدفع يجب أن تستجيب لعدة خصائص إذا أرادت أن تلقى القبول العام من جهة و أن يصادق عليها من جهة أخرى، و هذه الخصائص تنقسم إلى قسمين: تطبيقية و تشريعية.[1]

1. الخصائص التطبيقية:[2]

أي من المنظور التطبيقي و تنقسم إلى خصائص الاستعمال و خصائص القبول.

أ- خصائص الاستعمال: و تتضمن ما يلي:

- القبول: قبل جعل النظام حقيقة يجب أن تتمتع البنية التحتية بقبول واسع و هذا من اجل ضمان فعالية النظام و قابليته للحياة.
- تكلفة المعاملة: تكلفة استعمال آلية الدفع يجب أن تتناسب مع قيمة المعاملة في حد ذاتها و كلما اقتربت من الصفر كلما كان جيدا.
- المرونة: هذا يعني أن آليات الدفع يجب أن تكون بمقاييس تستجيب لمختلف الاحتياجات و ليست مرتبطة بموقع أو بنوع محدد من المعاملات. كما يجب أن تكون محررة من القيود و غير مستقلة عن حماية الأشخاص الطبيعيين.

ب- خصائص القبول: و تتضمن ما يلي:

- إتاحة النظام: و هي خاصية يجب أن تكون موجودة في كل وقت و بطريقة غير متقطعة و خاصة في نطاق المعاملات الدولية.
- قابلية تقسيم الوحدات: يجب أن تتميز آليات الدفع بخاصية تقسيم الوحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات حيث يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة سابقا، و لقد اقترحت هذه الخاصية من اجل المعاملات ضعيفة القيمة.
- سهولة الاستعمال: إن عملية الدفع يجب أن تكون سهلة التنفيذ و تعتبر هذه الخاصية مهمة لنجاح النظام لان الدفع يجب أن يكون سهل، سريع، و يمكن استعماله بالنسبة للمستهلك و التاجر.

2. الخصائص التشريعية: أي من وجهة نظر القانون و تتضمن الجانب الأمني و الجانب السري .

- الجانب الأمني: يقصد بالتامين" تحقيق الحماية لمحتوى الرسائل أو البيانات ضد محاولات التغيير أو التعديل أو المحو خلال كافة مراحل التبادل و ضمان التحقق من شخصية كل من المرسل و المستقبل".

[1] ناذر عبد العزيز الشافي،"المصارف و النقود الإلكترونية"،المؤسسة الحديثة للكتاب2008،ص155.

[2] ناهد فتحي الحموري، "الأوراق التجارية الإلكترونية" ،دار الثقافة للنشر و التوزيع2010،ص127.

و تعتبر هذه الخاصية الأكثر أهمية و التي يجب توفرها في نظام الدفع و يجب أن تتوفر ثلاثة مميزات لنجاح هذا النظام و هي جودة النظام، عدم التراجع عن الدفع الحاصل و الثقة في الآليات المستعملة..

- ❖ الجانب السري: يقصد بالسرية" اختفاء محتوى الرسائل و البيانات بطريقة مناسبة تمنع التعرف على
محتوياتها خلال تحريرها أو حفظها أو تداولها".

و في ميدان الدفع يقصد به سرية المعلومات و البيانات عن الدائن و المدين و التي توجد في البطاقات أو في ذاكرة الكمبيوتر حيث تجب حمايتها و حفظها.

- مزايا الدفع الالكتروني : [1]

❐ بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .

❐ بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة .

❐ بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1بليون دولار.

- عيوب الدفع الالكتروني : [2]

❐ بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .

❐ بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

❐ بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها .

[1] د.يوسف حسن يوسف،"البنوك الإلكترونية" الطبعة الأولى 2012،ص27،28

[2] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق"الأوراق التجارية (وسائل الدفع الالكتروني الحديثة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية سنة 2005.

- أشكال الدفع الالكتروني:

إن الدفع الالكتروني يمكنه أن يتخذ احد الأشكال التالية:

❖ الدفع على الخط: الدفع على الخط يقوم على اشتراك البنوك في إنجاز المعاملات مع الغير، حيث أن هذا الدفع يطلب من طرف التاجر الذي يجب أن يكون متصل بمودم modem و بشبكة مع البنك قبل إنهاء أي عملية في حين أن البنك يقوم بمراقبة مدى سلامة النقود المحولة.

❖ الدفع خارج الخط: يسمح بالتراضي المباشر بين الطرفين دون جلب موافقة البنك و في هذه الحالة يوجد حلين من اجل مواجهة ظاهرة ازدواجية استعمال النقود الالكترونية.

-الحل الأول: يتضمن إدراج أو إضافة معالج دقيق إلى البطاقات بحيث يقوم هذا المعالج على الحفظ في ذاكرة البطاقة هوية النقود التي استعملت من قبل بطريقة لا تمكن من صرف النقود مرتين، و في حالة ما إذا كان المستعمل على وشك تعطيل المعالج تصبح البطاقة غير صالحة للاستعمال.

- الحل الثاني: و يسمى التشفير و عليه فانه من الممكن معرفة المستهلك الذي يقوم باستعمال مزدوج للنقود في الوقت الذي تعود فيه إلى يد البنك.

و منه فان أي معاملة تتم عن طريق الانترنت يمكن أن تساوي معاملة خارج الخط.

- المعاملات المعلومة: و هي المعاملات التي تتضمن معلومات تسمح بالكشف عن هوية الشخص الذي قام بالسحب البنكي، فعمل هذا النوع من المعاملات يشبه عمل بطاقات الائتمان حيث يسمح بمتابعة مسار النقود المصدرة.

- المعاملات المجهولة: هي معاملات تعمل بنفس طريقة عمل النقود الو رقية أي عندما يقوم الزبون بسحب النقود من الحساب البنكي فانه لا يترك أي اثر و من اجل جعل هوية المستهلك مجهولة يقوم الكمبيوتر بضرب سلسلة الأرقام المحددة على القطعة النقدية في أي عدد قبل وضعها في البنك و هذا بغرض إخفاء توقيعه و كنتيجة لذلك البنك لا يمكنه الكشف عن رقم السلسلة.[1]

و الفرق بين المعاملات المعلومة و المعاملات المجهولة يظهر في مجال هوية المستهلك كما أن المعاملات المجهولة لا تظهر حالة الاستعمال المزدوج للنقود.

[1] د.يوسف حسن يوسف،مرجع سبق ذكره،ص37

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لنظام الدفع الالكتروني. [1]

إن الاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية كأداة للدفع بدل النقود القانونية سواء في التعاملات المالية في عمليات الشراء أو البيع عبر الانترنت يخلق أبعادا تنعكس على الاقتصاد ككل و كذا على كل المؤسسات المصدرة و على مستوى المنشات التجارية و الخدمية.

1. على مستوى البنوك:

- تساهم بشكل فعال في تقليص عمليات الصندوق و تخفيض كلفة التسيير.
- تحسين نوعية الخدمات الإنتاجية و المصرفية.
- تنويع المنتجات المصرفية و تامين وفاء العملاء.
- تطوير خدمات الاستشارة لصالح العملاء.

2-على مستوى العملاء: [2]

- تحسين التصرف في الموارد بالنسبة للخواص والمنشات التجارية على حد سواء.
- تعزيز التدابير الأمنية و بالتالي تحسين استعمال الموارد.
- توفير سيولة دائمة.

3- على مستوى المنشات التجارية و الخدمية:

- تامين الصفقات من جراء التامين البنكي المتصل بالبطاقة.
- تخفيض الرصيد لدى التجار مما يعزز التدابير الأمنية.
- تنمية حجم المعاملات.
- إرساء الثقة و تامين الوفاء بين المتعاملين.

[1] صالح مفتاح، فريدة معافي، "البنوك الالكترونية"، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم المالية و الادارية، جامعة بسكرة، السنة2004، ص11.
[2] ايت يونس"تطوير النقديات بالجزائر، الأيام الدراسية المغاربية حول النقديات"، الجزائر ص 28.

المطلب الثالث: مشاكل الدفع الالكتروني.[1]

لعل أهم المشكلات التي تعوق تقدم و انطلاق التجارة الالكترونية هي مشكلات الدفع الالكتروني، فالأمر الذي لا يخفى على الفطنة أن غالبية – إن لم يكن كل- المعاملات التجارية تتمخض في النهاية عن التزام

بالوفاء بمبلغ نقدي، و لما كان التاجر لا يتمكن من حمل كل نقوده معه، فقد ظهرت أدوات ووسائل للوفاء تقوم مقام النقود مثل الأوراق التجارية، بل إن التاجر لا يلجا لمثل هذه الوسائل للوفاء فحسب، بل للائتمان أيضا،

إذا لم يكن لدى التاجر الإمكانية أو الرغبة بالوفاء الفوري بالالتزام، و من ثم تبين عصب أي معاملة تجارية يتمثل في وسائل الدفع فيها، و إن ازدهار أي معاملة تجارية رهين بتنظيم آمن و فعال لوسائل الدفع. و ليس غريبا بعد كل ذلك أن نقرر أن تفعيل و تامين الدفع الالكتروني هو الوسيلة الناتجة لازدهار الميدان التجاري بصفة عامة داخليا أو دوليا و سواء في شكله التقليدي أو شكله الالكتروني.

و الواقع أن الدفع الالكتروني يواجه عدد من المشكلات و إذا كان المجال لا يتسع لدراسة تفصيلية لهذه المشكلات سنتعرض لأهم هذه المشكلات.

- المشكلات النفسية:

ما زال العامل النفسي للمتعاملين يقف عائقا أمام التجارة الالكترونية بصفة عامة ووسائل الدفع الالكتروني بصفة خاصة، فمن الناحية النفسية نجد أن المتعامل لا يتقبل إبرام الصفقات من خلال شبكة الانترنت اللهم إذا كانت هذه الصفقات ضئيلة القيمة، أما إذا كانت كبيرة القيمة فهو يفضل الالتقاء المباشر بالمتعامل الآخر من خلال مجلس عقد واحد يتم فيه الاتفاق على كافة بنود التعاقد.

وبطبيعة الحال فان هذا العامل النفسي ليس موجودا لدى الكافة بدليل أن هناك معاملات تتم من خلال الوسائط الالكترونية، و لكنها لم تزدهر لتتخذ شكل الظاهرة العامة، بل انه لا يمكن القول أن هذه المعاملات الالكترونية، رغم أنها أبرمت من خلال الوسائط الالكترونية إلا أن أسلوب الدفع لا يتم دائما من خلال هذه الوسائط.

فغالبا ما يفضل الأفراد التعامل بالنقود بالمقارنة بوسائل الدفع المشتقة من النقود لأنها تحمي خصوصياتهم، ذلك أنهم لا يضطرون إلى أن يعرّفوا أنفسهم للبائعين أو أي مؤسسة مالية طالما أنهم يقدمون النقود، هذا بخلاف بطاقات الائتمان مثلا و التي تستفيد منها بعض المنظمات في تحليل أنماط الاستهلاك للأفراد و استخدام هذه المعلومات في أغراض تسويقية و غير ذلك.

[1] كاملي سارة،"الخدمات المصرفية الإلكترونية" تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس ل م د

و في حالة النقود الرقمية مثلا و التي تصدر من خلال البنوك مع احتفاظ البنك برقم يسمى"الرقم المرجعي" نجد أن البنك يستطيع أن يعلم من خلال الرقم المرجعي لمن تم إصدار هذه النقود و من حصل عليها بعد ذلك مما يؤدي إلى انتهاك سرية المستهلك.

و لعل العلاج الناجح لهذه المشكلات النفسية يتمثل في إيجاد وسائل فنية و تشريعية تكفل موثوقية هذه المعاملات، و تكفل أيضا معرفة كل طرف للآخر و حماية بعض الخصوصيات التي يحرصون عليها.[1]

- المشكلات القانونية:

1. صعوبة التحقق من صحة النقود الالكترونية و عدم قبولها أو عدم الاعتراف بها.
2. مشاكل الإثبات حيث أن إدخال بعض عمليات الأداء الالكترونية يسقط الإثبات المكتوب بواسطة المستندات الو رقية، و عليه فان المشكل المطروح على البلدان له جانبين:

-إثبات الهوية للعميل: إن التعبير عن الإدارة من طرف صاحب البطاقة يتم بطريقتين: إما بوضع إمضاءه على فاتورة معدة من طرف التاجر بواسطة جهاز مسلم من طرف المصدر للبطاقة ففي هذه الحالة تكون وسيلة الإثبات كتابية، و إما أن يعبر عن إمضاءه في شكل إمضاء آلي و هو تشكيل رقم سري على آلة الحاسوب.

- صحة محتوى العمليات: لقد تمكن الأداء الالكتروني من إلغاء المستندات المكتوبة بخلاف وسائل الدفع التقليدية كالشيك و الأثر الوحيد عند هذه المعاملات هي التسجيل على الشريط الممغنط لحاسوب البنك أو المتعاملين أو بذاكرة البطاقة من جهة و الوصل الصادر عن التجهيز الآلي لدى البنك من جهة أخرى.

3.سبق و أن ذكرنا انه لاعتماد أي وسائل للدفع الالكتروني لكي تحل محل النقود الحقيقية يجب أن يتوفر فيها عنصر السرية الأمر الذي يطرح إشكالية التناقض بين ضرورة المحافظة على سرية المعاملات من جهة باعتبارها حقا من حقوق الأفراد و حق الدولة في استخدام كافة الوسائل المتاحة للقضاء على الجريمة.

و لمواجهة هذه المشاكل تسعى مختلف المؤسسات الدولية المختصة في هذا المجال إلى تطوير أنظمة دفع أخرى تأخذ بعين الاعتبار المشاكل السابقة و تحاول قدر الإمكان التقليل منها.

- مشكلة عدم الأمان المعلوماتي: [2]

مازالت التجارة الالكترونية بوجه عام و التجارة من خلال الانترنت بوجه خاص تواجه المخاطر التقليدية التي تواجهها أنظمة المعلومات، من عمليات القرصنة مثل الفيروسات الالكترونية التي تتم على أرقام بطاقات الائتمان، بل و على الأنظمة الالكترونية للبنوك، و التي من خلالها يتم

[1] كاملي سارة،"الخدمات المصرفية الإلكترونية"،مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] http//www.egovs.com/egov-web 02news.php? Main=7&detailsid=17=2003

معرفة أرقام حسابات العملاء و التحويل غير المشروع للأموال، و مثل عمليات النصب الالكتروني التي تمارسها بعض مواقع الانترنت لابتزاز المستهلكين. كل هذه المشكلات تؤدي إلى الإحساس بالخطر المعلوماتي و تؤدي إلى تعميق الهاجس
النفسي بعدم التعامل من خلال وسائل الدفع الالكتروني، و كل هذه المشكلات أيضا لابد أن تدفع أهل التقنية و أهل التشريع لمواجهتها من خلال وسائل فنية و قانونية، ليس غريبا بعد ذلك أن يظهر ما يسمى بعقد التامين الالكتروني و الذي يتم فيه التامين من الأخطار المعلوماتية.

- مشاكل مرتبطة بالاقتصاد: [1]

1. ظهور النقود الالكترونية و انتشار البطاقات قد يشجع عمليات غسيل الأموال.
2. انتشار النقود الالكترونية قد يثير مشكلات أمام الحكومة فيما يخص رقابتها على النقد المتداول و صعوبة التحكم في عرض النقود خاصة إذا توسعت الشركات الخاصة في النقود.
3. في إطار الدفع الرقمي على الانترنت تطرح إشكالية سعر الصرف. و السؤال المطروح هنا هو هل سيظل سعر الصرف موجودا؟.

المطلب الرابع: مستقبل نظام الدفع الالكتروني.[2]

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني محركا رئيسيا لتطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية فهي تساعد على الارتقاء و زيادة العائدات و المساهمة في استثمار الموارد البشرية بالشكل الأمثل، كما أنها تساعد في بناء حكومة عالية الأداء و اقتصاد تنافسي مزدهر، و تتيح بناء شراكات جديدة و مفيدة و توفر للعملاء خيارات إضافية في مجال وسائل الدفع.

و لهذه الأسباب تقوم المؤسسات العالمية في مختلف الدول بتطوير وسائل الدفع الالكتروني و لمعرف أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الدفع الرقمي سنلقي نظرة على مؤتمر دبي* و الذي تحدث فيه الحاضرون عن مستقبل الدفع الالكتروني و التقنيات المستقبلية التي من المتوقع أن تصبح سائدة نذكر منها:

1) الدفع باستخدام الهواتف المتحركة و ذلك بمساعدة أجهزة الهاتف الذكية التي تحتوي على تقنية تسمى "حقل الاتصال القريب" و بذلك تصبح عملية الدفع متاحة في أي مكان مهما كانت القيمة المطلوبة.

---

[1] د.ناذر عبد العزيز الشافي،مرجع سبق ذكره،ص135

[2] www.techvisio.net/NewsDetails.aspx?NewsID=f79ba08a-14fa-47755bd36-e73a90c55139#a

* "مستقبل الدفع الالكتروني (نهج فيزا 2010)"، برئاسة الدكتور محمد خلفان بن خرباش، وزير الشؤون المالية و الصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة و ان كوب رئيس فيزا انترناشيونال لمنطقة الشرق الاوسط و شرق اوربا و افريقيا، سيميا.

2) بطاقات الدفع المقروءة ضوئيا التي يتم استخدامها في تسديد الفواتير الصغيرة، و إجراء عمليات الدفع بكفاءة أعلى أثناء التسوق أو التنقل بالمواصلات العامة.

3) الملصقات و اللوحات الإعلانية الذكية التي تستخدم تقنية "وسائل تحديد التردد اللاسلكي" المدمج في

الملصقات و اللوحات الإعلانية و عند مكاملة هذه التقنيات مع الهواتف الذكية ستوفر بيئة متكاملة لإجراء عملية الدفع أو الاتصال بالعملاء.

4) منصات الدفع اللاسلكية في منافذ البيع و مصممة بشكل خاص للتجار الذين لا يملكون خطا ثابتا أو الباعة المتنقلين، مثل مندوبي المبيعات أو عمال الصيانة و الكهرباء و البائعين الذين يتجولون على الشواطئ.

5) لوحات المفاتيح الافتراضية و هي خاصة بالهواتف المتحركة و الأجهزة الرقمية الشخصية و أجهزة أخرى، حيث تتيح الطباعة بواسطة اللمس بسرعة كبيرة و تتسم هذه اللوحات بأنها فائقة التطور و سهلة الاستخدام.

المبحث الثاني: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع.

تتم عملية الدفع بين ثلاثة اطراف تمثل في حامل البطاقة و المحل التجاري و الهيئة المصدرة للبطاقة، كما توجد علاقة بين هذه الاطراف الثلاثة، هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: حامل البطاقة.[1]

يعود سبب انتشار بطاقة الدفع عند الأفراد لمجموعة من المزايا المكتسبة لحاملها و التي نذكر منها:

1. السهولة و الأمان في استخدام بطاقة الدفع لسداد أثمان السلع المنتقاة أو الخدمات المقدمة مقارنة بحمل النقود أو الشيكات.
2. سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية في سقف الائتمان المقدم دون الحاجة للعودة للبنك و ملئ الوثائق ثم انتظار مصادقة البنك للحصول على القرض.
3. يقوم حامل البطاقة باستعمالها للإنفاق في أماكن مختلفة و لمدة معينة لكنه في النهاية يسدد دفعة واحدة للهيئة المصدرة عن مجموع ما أنفقه الشيء الذي يؤدي لاختصار للحركة في حسابه المصرفي و ما ينجر عنه من مصاريف و عمولات البنك.

1 ناذر عبد العزيز الشافي ،"المصارف و النقود الإلكترونية"،مرجع سبق ذكره،ص248.

4. تسهل بطاقة الدفع(خاصة بطاقات السفر و الترفيه) على رجال الأعمال و السياح الذين يزورون أكثر من دولة استعمالها كأداة دفع واحدة حيث تقبل البطاقة في عدة دول، أي تتكفل الهيئة المصدرة للبطاقة بعمليات الصرف الأجنبي نيابة عن حاملها.[1]

كذلك فان الميزة المهمة لبطاقات الدفع على مختلف أنواعها و على طول تاريخها أنها تشترط التشخيص لحامل البطاقة حتى تتم عملية التسديد، و ترتبط البطاقات بحساب محدد عند الهيئة المصدرة يرصد فيه القيم المستحقة من العمليات التي تتم، و يمكن أن يرتبط الحساب ببطاقة واحدة أو بمجموعة من البطاقات مثلما هو الحال مع البطاقات المخصصة للشركات، كذلك فان هذا التشخيص قد تطور مع الزمن فكان في البداية يتم بعد مقارنة الاسم المطبوع على البطاقة مع هوية حاملها ثم أصبح يتم الكترونيا حيث يتم تمرير البطاقة في الجهاز الطرفي ثم يقارن بين التوقيع المطبوع على ظهر البطاقة مع توقيع حاملها على قصاصة المشتريات، ثم تطور التوقيع ليحل رقم التعريف الشخصي PIN ، و تجدر الإشارة إلى أن عملية المصادقة و هي المرحلة الأخيرة في عملية التسديد بالبطاقة التي تتم بعد

إرسال المحل التجاري لنسخة من قصاصات البيع للهيئة المصدرة التي يتحقق منها مع الشبكة إذا كانت البطاقة صادرة عن بنك آخر منظم للشبكة ثم أصبحت تتم الكترونيا حيث ترسل المعلومات من خلال شبكة الاتصال.

المطلب الثاني: المحل التجاري.[2]

إن قبول أي محل تجاري لتسوية معاملاته مع زبائنه عن طريق بطاقة الدفع راجع للمزايا التي يحصل عليها جراء ذلك، و التي نذكر منها:

- عند قبوله بطاقة الدفع لسداد القيم المستحقة له على زبائنه فانه بذلك يضمن حصوله على تلك القيم محولة مباشرة لرصيده البنكي عكس لو قبل التعامل بالنقد الذي يعرض وجود كمية من النقد في صندوق المحل إلى خطر السطو و السرقة و هنا تتميز البطاقة بعامل أمان اكبر.
- قبول التعامل بالبطاقات قد يكون أكثر أمانا حتى من قبول الشيكات الشخصية التي قد تكون بدون رصيد.

ينتج عن قبول البطاقة التسجيل الأوتوماتيكي للمبيعات بالصنف و الكمية و السعر الوحدوي، ما يوفر على المحل بعض المعلومات المحاسبية.

[1] مدحت صالح"أدوات و تقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، السنة2001، ص144.
[2] عماري عبد المطلب"بطاقات الدفع و حالتها في الجزائر"، تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس، ص18.

- يساهم المحل التجاري في عملية الائتمان– في حالة البطاقة الصادرة عن الهيئة المالية – الذي يتمتع به حامل البطاقة دون أن يتحمل مخاطر ذلك القرض الاستهلاكي، و بالتالي تساهم بطاقة الدفع في الرفع من رقم أعمال المحل التجاري دون تحمله مخاطر الائتمان المقدم لحامل البطاقة.
- يستفيد المحل التجاري القابل لبطاقات الدفع بصفة غير مباشرة من السمعة الجيدة للهيئة المصدرة للبطاقة و كذا الحملات الإعلانية التي تقوم بها.

- أما في حالة قيام المحل التجاري و خاصة إذا كان يملك سلسلة من المحلات المنتشرة في مواقع بإصدار بطاقة خاصة به فانه يحصل على المزايا التالية:

❖ يضمن أن استعمال بطاقاته هو موجه فقط للحصول على سلع يعرضها المحل. وهذا مع مراعاة مايلي:

1. أن تكون تكلفة البطاقة الصادرة عنه اقل بكثير من تكلفة البطاقة المصدرة من البنوك لكي تجذب الزبائن.
2. أن تكون التكلفة النسبية لإصدار البطاقة و تكلفة الأجهزة و شبكة الاتصال المستعملة اقل من قيمة الاقتطاع في حالة قبول البطاقات البنكي.

❖ الجهاز الطرفي:

إن الجهاز الطرفي للدفع أو نقطة البيع هو تلك الوسيلة الالكترونية التي يستعملها المحل التجاري للتحقق من صحة البطاقة و كذا التصديق على عملية الدفع، و أهم مكونات هذا الجهاز:

- ❖ حيز لإدخال البطاقة.
- ❖ لوحة أرقام تشبه تلك الموجودة على الآلة الحاسبة.
- ❖ آلة طابعة على القصاصات الورقية.

و تعمل هذه الأجهزة وفق نظامين:

أ- خارج الاتصال(off line): [1]

في هذا النظام يكون الجهاز غير متصل بالشبكة لخطة التسديد الاتصال بالبنك المصدر للبطاقة، و تتم عملية الدفع عبر المراحل التالية:

- التحقق من قبول البطاقة. (بطاقة ائتمان أو خصم، الشبكة التابعة لها).
- تسجيل قيمة المشتريات في الجهاز.
- تمرر البطاقة البنكية داخل الجهاز للتحقق من صحة التشفير.
- تطبع قيم المشتريات و اسم المحل و تاريخ العملية على القصاصة الورقية.
- يوقع حامل البطاقة على القصاصة ثم تقارن بين هذا الإمضاء الموجود على ظهر البطاقة.

[1] عماري عبد المطلب"بطاقات الدفع و حالتها في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص18.

- تتم الموافقة على العملية و تسلم البطاقة لحاملها.

ب- باستعمال الاتصال (on line):[1]

هنا يكون الجهاز الطرفي على اتصال بالبنك لحظة تسجيل العملية، و تمر عملية الدفع بنفس مراحل العملية السابقة غير انه مكان توقيع حامل البطاقة يقوم بإدخال الرقم الشخصي السري الذي يرسل للهيئة المصدرة للبطاقة التي في حالة صحته ترد على الإرسال بالمصادقة و بذلك تتم الموافقة على العملية و يستلم حامل البطاقة بطاقته، و نشير إلى أن عملية الاتصال و الرد عليه تتم في بضعة ثواني.

و أهم ميزة تفرق النظامين هي التكلفة حيث أن النظام الأول اقل من النظام الثاني.

المطلب الثالث: الهيئة المصدرة للبطاقة.[2]

نبدأ أولا بذكر العوائد المحصلة من التكفل بتشغيل نظام بطاقات الدفع:

- ❖ رسوم تحصيل من العميل و تسمى رسوم الانتساب و تدفع مرة واحدة.
- ❖ رسوم تحصيل نتيجة التجديد السنوي للبطاقة أو التحول من بطاقة عادية إلى بطاقة ذهبية.
- ❖ عمولة يدفعها المحل التجاري و هي نسبة من مجموع المبيعات المسددة بواسطة البطاقة.
- ❖ يمكن للبنك تحصيل عائد إضافي نتيجة استعمال البطاقة في الإنفاق بالعملات الأجنبية.

و هناك مجموعة مزايا ناتجة عن استعمال التكنولوجيات الحديثة في البطاقة تتمثل في الآتي:

- ♦ التعامل بكفاءة و فعالية مع النمو الهائل و المتسارع لعدد حسابات الزبائن.
- ♦ تخفيض التكلفة الحقيقية لمعالجة المدفوعات ببطاقات الدفع مقارنة بالمدفوعات عن طريق الشيك.
- ♦ مكنت التكنولوجيات الحديثة البنوك من تقديم خدمات لم تكن متوفرة من قبل.

تعتمد الهيئة المصدرة للبطاقة لتحصيل المعلومات حول استعمال بطاقاتها على مجموعة من التقنيات و الوسائل التي تطورت مع الزمن و التي تتمثل في:

1. تحصيل وصل البيع:

كانت بطاقات الائتمان الأولى خالية من الشريط المغناطيسي المستعمل حاليا، و كان استعمالها يشبه استعمال الشيك، حيث كانت عملية الدفع تستغرق وقتا إذ كان يجب التأكد من

[1] عماري عبد المطلب"بطاقات الدفع و حالتها في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] عماري عبد المطلب"بطاقات الدفع و حالتها في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص19.

صحة البيانات على البطاقة و تطابقها مع الهوية ثم توضع في جهاز خاص يعمل يدويا لطباعة وجه البطاقة على قصاصة.

2. خارج الاتصال:

سعت شركة "IBM" إلى تطوير الشريط المغناطيسي الأمر الذي مكن من تقليص الزمن المستغرق في عملية السداد و كذا تسجيل الهيئة المصدرة للبطاقة للعمليات الناتجة عن استعمال البطاقة.

3. باستعمال الاتصال:

تقوم الهيئة المصدرة بتسجيل عملية استعمال البطاقة بشكل مباشر و فوري أي لحظة القيام بعملية التسديد، و يعتمد هذا التسجيل على شبكة الهاتف أو على شبكة الاتصال البنكية الخاصة و تسمى بشبكة التحويل الالكتروني للنقد.

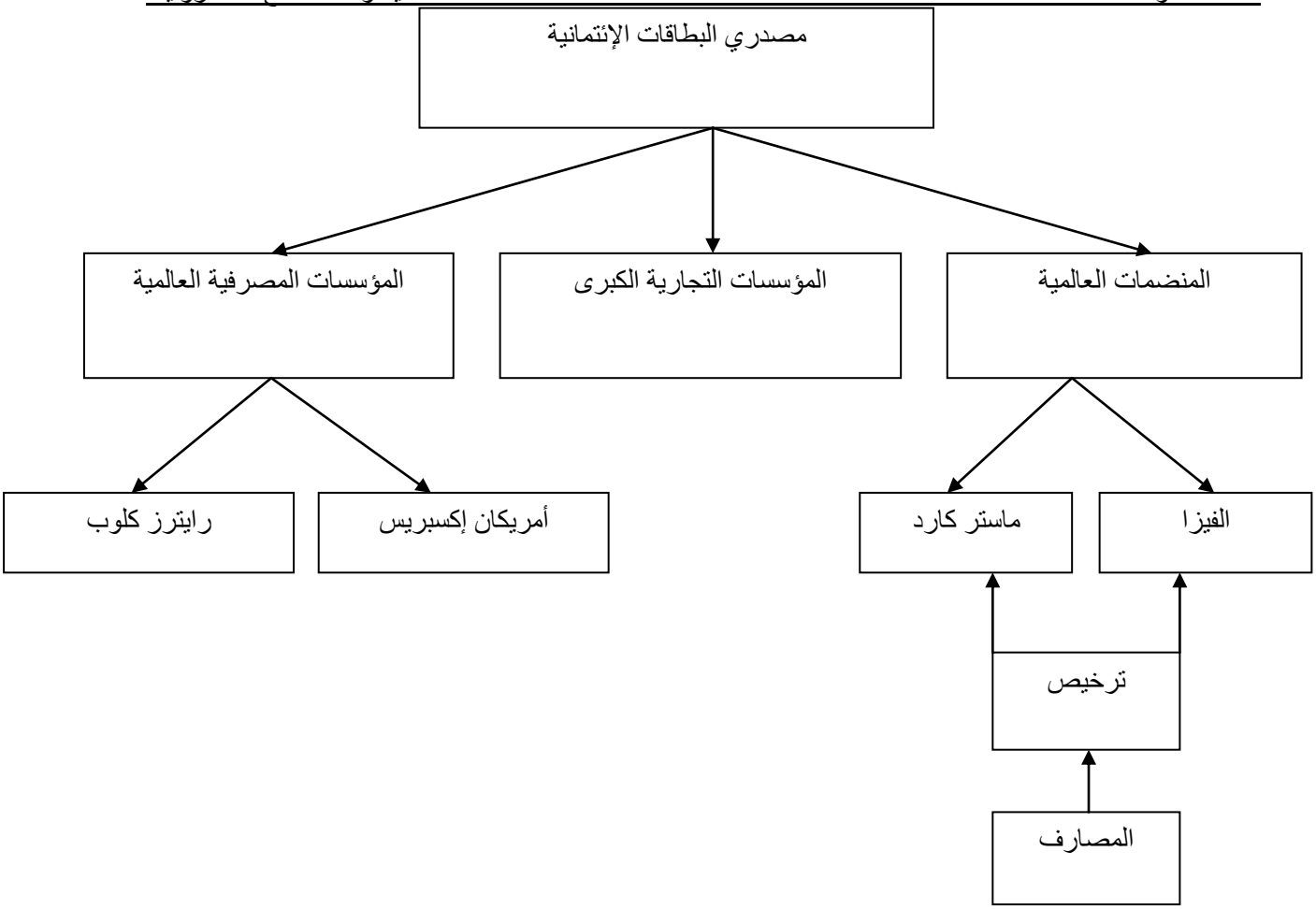

الشكل1: مصدروا البطاقات الإئتمانية

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية "نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر"، من إعداد الطالبتين مزاري فاطمة الزهراء و رياسين سميرة، تحت إشراف الأستاذة بوهنة كلثوم،ص34.

المطلب الرابع: العلاقة بين أطراف عملية الدفع.[1]

كما سبق ورأينا في المطلب السابق أن بطاقات الدفع تفترض وجود ثلاثة أطراف: مصدورا البطاقة، حامل البطاقة، المحل التجاري.

و نجد أن هناك علاقات تنشا بين هذه الأطراف الثلاثة تترتب عنها حقوق و التزامات لكل منها على الطرف الآخر و هو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1. العلاقة بين مصدر البطاقة و حامل البطاقة:

يحكم هذه العلاقة العقد المبرم بين البنك المصدر للبطاقة و بين عميله و يسمى« عقد الحامل »، هذا العقد يحدد شروط إصدار البطاقة، و كيفية استخدامها، و حقوق و التزامات كل طرف.

و هذا العقد يعتبر عقد إذعان إذ أن البنك يضع شروطا محددة سلفا، و ما على العميل إلا أن يقبلها أو يرفضها.

و يكون البنك في حالة دعوة إلى التعاقد و ليس في حالة إيجاب عام موجه للجمهور، و من ثم يجوز للبنك إذا ما تقدم إليه العميل استصدار بطاقة وفاء أن يرفض دون أي مسؤولية عليه اللهم إلا إذا كان متعسفا في استعمال حقه.

و نجد التزامات و حقوق مصدر البطاقة تتمثل في:

- تعهد البنك مصدر البطاقة بسداد فواتير حاملها للتجار.
- تحديد رسوم البطاقة.
- البنك له الحق في إلغاء البطاقة دون إخطار سابق.
- تحديد القانون الذي يحكم الاتفاقية عند نشوب نزاع بين الطرفين.
- تعتبر البطاقة ملكا للهيئة المصدرة لها مسلمة لحاملها على أساس الأمانة، ما يعني إعطاء البنك الحق في إيقاف العمل للبطاقة و استردادها في أي وقت.
- تلتزم الهيئة المصدرة للبطاقة بتقييد و توضيح جميع مصروفات العميل بتاريخها و مكانها، و ترسلها في كشف حسابات الزبون شهريا موضحة تاريخ استحقاقها و تكمن التزامات و حقوق حامل البطاقة في ما يلي:
- الاستعمال غير التعسفي للبطاقة و احترام سقف الائتمان المقدم له.
- الالتزام بسداد الحد الأدنى المتفق عليه للديون المترتبة جراء استعمال البطاقة من طرفه أو من المخول لهم استعمالها و التي توضح في كشف الحسابات الشهري المرسل إليه قبل تاريخ استحقاقها.

[1] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق"الأوراق التجارية (وسائل الدفع الالكتروني الحديثة)، مرجع سبق ذكره، ص 358.

- إخطار البنك في حالة فقدان البطاقة من صاحبها(سرقة أو ضياع) حيث يتحمل مسؤولية المبالغ المقيدة على حسابه إلى غاية تاريخ إبلاغه بفقدان البطاقة.[1]
- يقتصر استعمال البطاقة على حاملها وحده و أن يستخدمها وفقا للقواعد و الشروط المتفق عليها، و في حالة سماحه لشخص آخر باستعمالها فانه يتحمل المسؤولية التامة عن المديونية الناشئة عن ذلك.

2. العلاقة بين مصدر البطاقة و المحل التجاري:[2]

لابد أن يسعى البنك مصدر البطاقة إلى اكبر عدد من المحلات الكبرى و محطات البنزين، و المطاعم و الفنادق لكي يقبلوا من عملائه الوفاء بالبطاقات التي أصدرها لهم في مقابل أن يقوم البنك بالوفاء بمديونيات هؤلاء العملاء إلى التاجر.

و يحكم العلاقة بين البنك مصدر البطاقة و المحل التجاري الذي يقبل الوفاء بها عقد يسمى «عقد التاجر» أو «عقد المورد» بمقتضاه يكون على التاجران يعلن إلى الجمهور عن قبوله التعامل بهذه البطاقات، و يلتزم أيضا بفحص البطاقة و التأكد من سلامة عملية الوفاء من خلالها، كما يلتزم بدفع العمولة المتفق عليها للبنك.

حيث يلتزم المحل التجاري اتجاه الهيئة المصدرة بما يلي:

- احترام مراحل الموافقة لكل نظام و نوع بطاقة.
- قبول خصم عمولة علبه لقاء كل عملية تسديد بالبطاقة مضافا لها نسبة من مجموع القيم المستحقة.
- أن يتأكد من سريان البطاقة من خلال تاريخ انتهاء الصلاحية و كذا تمريرها في الجهاز الطرفي و كذا الحصول على توقيع حامل البطاقة على إشعار البيع.
- يتعهد بقبول البطاقة الصادرة عنها كوسيلة للتسديد مع مراعاة الحد الأدنى لقبول البطاقة دون الحاجة لإجراء اتصال بالهيئة المصدرة من جهة أخرى.
- إرسال نسخة من إشعارات البيع للهيئة المصدرة التي أرسلت من قبل بشكل الكتروني لكي تحول

  قيمتها إلى رصيده البنكي بعد خصم النسبة المتفق عليها.
- أن يكون ثمن السلعة أو الخدمة المقدمة موحدا سواء تم الدفع بالبطاقة أو نقدا.
- لا يمكنه التنازل عن العقد الذي يجمعه مع الهيئة المصدرة لمحل تجاري آخر.

و في المقابل يلتزم البنك بتزويد التاجر بالآلات و الماكينات التي تسهل عملية الوفاء، و غالبا ما يكون إعطاء البنك بتزويد التاجر بالماكينات و الآلات على سبيل الأمانة و ليس على سبيل نقل الملكية، كما يلتزم

[1] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق"الأوراق التجارية (وسائل الدفع الالكتروني الحديثة)، مرجع سبق ذكره، ص 358.

[2] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق"الأوراق التجارية (وسائل الدفع الالكتروني الحديثة)، مرجع سبق ذكره، ص359.

البنك إذا ما قام التاجر بالوفاء أن يسدد إلى هذا التاجر مديونيات حاملي البطاقات، و تعتبر التزام البنك التزاما باتا غير قابل للرجوع فيه، فلا يجوز للبنك أن يحتج على التاجر بأي دفوع ناشئة عن العلاقة بينه و بين العميل.

3. العلاقة بين التاجر و حامل البطاقة:

هذه العلاقة لا تثير أي مشكلة إذ يحكمها العقد الأصلي كعقد البيع أو عقد تقديم الخدمة، كل ما هنالك أن التاجر يلتزم بقبول الوفاء بالبطاقة التي يحملها حامل البطاقة.[1]

المبحث الثالث:أهم بطاقات الدفع الالكتروني.

تعددت وسائل الدفع الالكترونية و اتخذت أشكالا تتلاءم و متطلبات التجارة الالكترونية و كذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، و كانت أولها ظهورا البطاقات البنكية و التي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية نتناولها فيما يلي.

المطلب الأول: بطاقات الائتمان "crédit card."[2]

اختلفت التسميات التي أعطاها الفقه لهذه البطاقات فالبعض يسميها البطاقات البلاستيكية و البعض الآخر يسميها البطاقات الدائنية و البعض الآخر يسميها بطاقات الوفاء أو البطاقات البنكية.

بطاقات الائتمان هي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك و المصارف في حدود مبالغ معينة متفق عليها بين البنك و العميل مثل بطاقة الفيزا و الماستر كارت و أميريكان اكسبريس.

و تعتبر هذه البطاقات من أكثر أنواع البطاقات انتشارا في العالم، حيث مازالت الكثير من أعمال و معاملات الإدارة الالكترونية تتم من خلالها، و تصدر البنوك هذه البطاقات، كما تقوم جهات أخرى غير مصرفية بإصدارها أيضا. و تصدر المصارف هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة و من أمثلتها بطاقات تحمل صورة العميل منعا للتزوير و السرقة، كما يتم إصدارها بالعملتين المحلية و الأجنبية.

و توفر البطاقة الائتمانية لحاملها الوقت و الجهد، كما أنها تمثل مصدر دخل للبنك مقابل رسوم الخدمات المقدمة للعملاء، أو مقابل فوائد التأخير في السداد و التي يقوم بدفعها هؤلاء العملاء كما انها

[1] مدحت صالح"أدوات و تقنيات مصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] ناذر عبد العزيز الشافي، "المصارف و النقود الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره،ص 226.

تنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها، كما أنها تكون مقرونة بمنح ائتمان و من ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية.

و قد وضع مركز البطاقات بالبنك الأهلي المصري تعريفا لما اسماه ببطاقات الدفع البلاستيكية مفاده أنها: "أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات المقبولة على نطاق واسع محليا و دوليا لدى الأفراد و التجار و البنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع و الخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شراءه للسلعة أو الحصول على خدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر

للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع و يطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف التي فيها اسم نظام الدفع الالكتروني و الذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات".

كذلك يعرفها المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأنها: "مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع و الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع و منها ما يمكن من سحب النقود من المصارف".

و نجد أن التعريف الثاني أدق و اشمل من التعريف الأول.

و من هنا فان التعاريف قد تعددت و من بينها أيضا:

"إن بطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم، شخصية، تصدرها البنوك و شركات التمويل الدولية، و تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية دائمة و مستمرة. وبموجب هذه البطاقة يمكن لحاملها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة، على أن تتم التسوية فيما بعد، و تعد من وسائل الدفع على المستوى الدول.

إذن تستخدم بطاقات الائتمان كأداة وفاء و ائتمان و في نفس الوقت تتيح لحاملها الحصول على سلع و خدمات فور تقديمها و الدفع لأجل لقيمتها للمصرف المصدر.

و يلاحظ أنها تختلف عن بطاقة الوفاء بأن الجهة المصدرة تتعهد بالتسديد في مواجهة التاجر، عكس بطاقة الوفاء حيث أن الجهة المصدرة تقوم بتسوية العملية بين التاجر و العميل فقط، و تختلف عن بطاقة الصرف البنكي في أن السداد يتم بطريقة مختلفة و بنسبة و مدة معينة متفق عليها بين حامل البطاقة و مصدرها، كما أن التاجر له ضمان في استفاء حقه.

المطلب الثاني:بطاقات الخصم "Débit card." [1]

هذه البطاقات هي تطوير لاستعمال الشيكات حيث تقوم الهيئة المصدرة للبطاقة بتر صيد القيمة المسحوبة عليها مباشرة و لحظة القيام بالعملية من حساب حامل البطاقة، و هي نتائج التطور الالكتروني

[1] نضال سليم برهم"أحكام عقود التجارة الإلكترونية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع2010، ص122.

في مجال المعلوماتية و الاتصال و تتميز بقلة تكلفتها و عدم وجود خط إقراض، و قد ظهرت و انتشرت مع بداية السبعينات في شمال القارة الأمريكية.

و تعتمد هذه البطاقات أساسا على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في شكل حسابات جارية يمكن الاعتماد عليها لمقابلة مسحوباته المتوقعة، و تحقق هذه البطاقات لحاملها مزايا التوفير و الجهد، كما تعتبر ايضا مصدرا لزيادة إيرادات البنك.

و قد أثبتت تلك البطاقات سهولة و يسر في التعامل بل و جعلت العملاء يقدمون على إيداع نقودهم في تلك البنوك لأنها أي تلك البطاقات تضمن الحفاظ على النقود علاوة على سهولة سحبه دون عناء و في أي لحظة دون تكبد عناء حماية و مخاطر ذلك.[1]

و تخول حاملها السداد مقابل السلع و الخدمات حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك.

و ذلك بتحويل ثمن البضائع و الخدمات مع حساب العميل إلى حساب التاجر بطريقتين إحداهما مباشرة و الأخرى غير مباشرة.

- الطريقة غير المباشرة: يقدم العميل بطاقته التي تحتوي على بياناته و بيانات البنك المصدر لها، إلى التاجر الذي يدون بيانات مفصلة عن المشتري و بطاقته، و يوقع على فاتورة من عدة نسخ، ترسل نسخة إلى البنك لسداد قيمة المشتريات.
- الطريقة المباشرة: قيام العميل بتسليم بطاقته إلى محاسب المحل الذي يمرر البطاقة على جهاز للتأكد من وجود رصيد كاف لتسديد قيمة المشتريات.

و نجد أن هناك نوعين من بطاقات الخصم و تتمثلان فيما يلي: [2]

-بطاقة الخصم الفوري: تستخدم كأداة وفاء فقط وبمقتضاها يحصل حاملها على احتياجاته من السلع والخدمات فور تقديمها ويتم الخصم من حساب العميل بطريقة فورية أو خلال أيام دون تقسيط المبلغ الى فترات.

بطاقة الخصم المؤهل: تستخدم كأداة ائتمان إلا أن فترة الائتمان لا تتعدى شهر ، ويستفيد العميل بفترة سماح بغض النظر عن تاريخ شرائه للسلعة أو الخدمة ودون تسجيل أية فوائد مدينة على حسابه غير أنه ملزم بتسديد رصيد كشف الحساب الشهري بالكامل في نهاية الشهر.

[1] نضال سليم برهم"أحكام عقود التجارة الإلكترونية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع2010، ص123.

[2] د.يوسف حسن يوسف "البنوك الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص23.

المطلب الثالث: البطاقة الذكية "Smart card." [1]

هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على اسم المتعامل، العنوان، البنك المصدر لها، طريقة الصرف، و تاريخ حياة العميل المصرفية.

و اخترعت هذه البطاقة سنة 1975 و بدا استخدامها سنة1981 من طرف شركة Philips.

و تتمثل هذه البطاقات في رقيقة الكترونية يخزن عليها جميع بيانات حاملها كالمبلغ المنصرف و تاريخه.

و تشبه البطاقة الذكية النقود الورقية و ذلك من حيث انه لا يوجد بمقتضى العمل بها تسوية نهائية هو مقاصة، كما لا يوجد نظام لتعقب الصفقات و المعاملات، بالإضافة إلى أنها تمثل قيمة نقدية، و إذا فقدت هذه البطاقة فانه لا يستطيع الغير أن يستخدمها كما يوجد اتجاه أيضا لا يستخدمها في نقل الأموال من بطاقة إلى أخرى.

و تمكن البطاقة الذكية حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، كما أنها تعتبر بالنسبة للعميل بمثابة كمبيوتر متنقل، و تمتاز بالحماية ضد التزوير و التزييف و عدم تقليدها.

و يمكن لصاحب البطاقة الذكية أن يحملها لأي مكان، كما تمنح هذه البطاقة الفرصة لصاحبها بطلب خدمات شخصية متعددة، كما تعتبر واحدة من المفاتيح التي تساعد على زيادة و انتشار استخدام التلفون المحمول في عمليات التجارة.[2]

و تعتبر هذه التقنية عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية و هذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات و لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.[3]

و الملاحظ أن البطاقات الذكية منتشرة في التعامل داخل المجتمعات الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن هذه البطاقات تعد أهم اختراع تكنولوجي صنعه الإنسان في العصر الراهن.

و من أهم مجالات استخدام البطاقة الذكية في العالم تحويل البطاقة إلى حافظة الكترونية تملا و تفرغ من النقود. كما يجوز استخدام البطاقة الذكية كبطاقة هوية أو بطاقة صحية أو بطاقة تنقل في وسائل المواصلات العامة.

و تحقق البطاقة الذكية العديد من المزايا و الفوائد لعل من أهمها تحقيق التعامل في سهولة و يسر، و تقليل فرص التحايل و التلاعب في الأعمال عن طريق تضمين البطاقة ببيانات أكثر و أدق تحديدا للعميل، كما

---

[1] ناذر عبد العزيز الشافي "المصارف و النقود الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] احمد محمود غنيم "إدارة البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص101

[3] ممدوح الجنبيهي، منير الجنبيهي"البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،السنة2005، ص52.

أنها تتسم بسهولة الحصول عليها من منافذ الصرف الالكتروني و مراكز البيع التجارية و الهواتف و أجهزة التلفون، هذا بالإضافة إلى أنها تأخذ دور النقود من مختلف الفئات مما يضفي عليها المرونة عند الاستخدام.

و من أمثلة البطاقة الذكية بطاقة المونديكس "Mondex card." و ذلك أن هذه البطاقة تعد بمثابة كمبيوتر صغير لما تحتويه من معلومات.

و الملاحظ أن المنظمات الدولية في الفترة الأخيرة تشجع هذا الجيل من البطاقات لما تحتويه من مميزات. إذ يمكن استخدام هذه البطاقة كبطاقة ائتمانية أو بطاقة الخصم الفوري و ذلك طبقا لما يرغبه العميل.

و تتمتع بطاقة المونديكس بالعديد من المزايا من أهمها أنها تعد بديلا للنقود، كما يسهل إدارتها مصرفيا، فضلا عن انه يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري وفقا لرغبة العميل.

كما تتسم هذه البطاقة بالأمان بحيث يصعب تزويرها أو التلاعب فيها، فضلا عن إمكانية إجراء التحويلات من البنك إلى رصيدها أو التحويل من هذا الرصيد إلى رصيد بطاقة أخرى عن طريق آلات الصرف الذاتي أو عن طريق استخدام أجهزة التلفون العادي أو المحمول و ذلك دون الحاجة للتعامل مع الفرع الذي به حساب حاملها الجاري.

المطلب الرابع: بطاقات الصرف البنكي "Charge card." [1].

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة، فهي لا تتضمن أي معني للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له و لا يتحمل جراء ذلك أي فوائد، في الفترة ما بين الشراء و السداد، و لا تتجاوز فترة الائتمان فيها مدة الشهر حيث أن المحاسبة فيها تتم شهريا، و في حال تأخر العميل عن السداد خلال الفترة المحددة فان البنك يحمله فوائد تتراوح بين 1,5% و1,75% شهريا.

تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في السداد يجب أن يتم بالكامل من ناحية العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

ورغم المزايا التي تتيحها البطاقات البلاستيكية لحاملها إلا أنها لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي في الوطن العربي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض المستوى الثقافي أو مستوى الدخول أو كليهما .

[1] . احمد محمود غنيم"إدارة البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص102

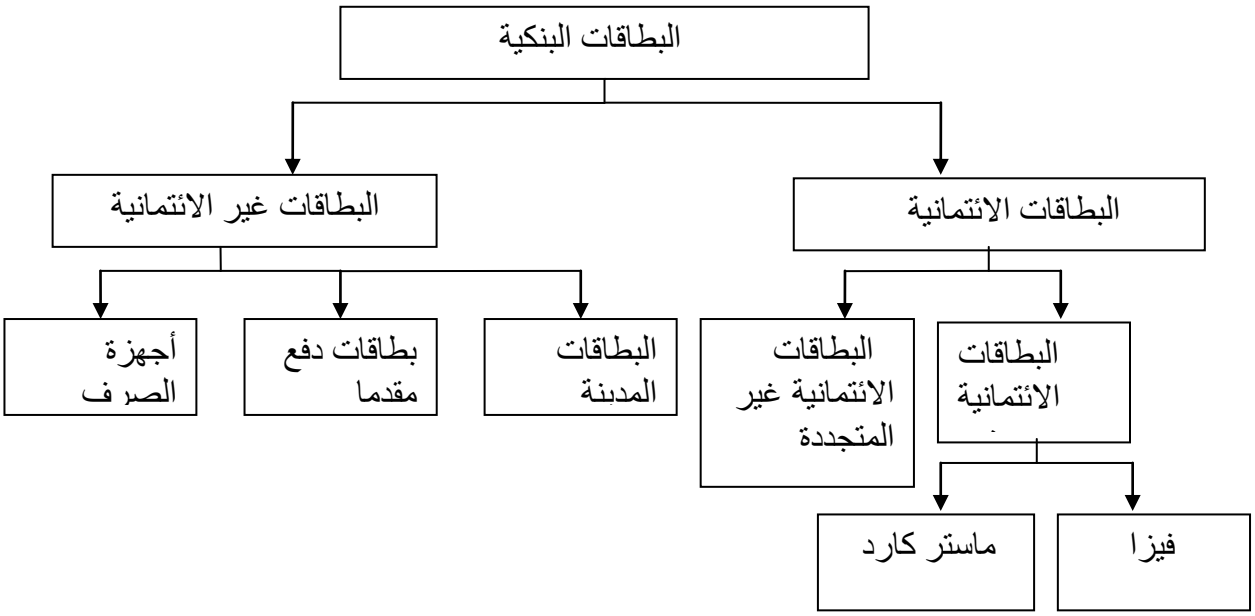

الشكل 2: أنواع البطاقات البنكية.

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية"نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مرجع سبق ذكره،ص32.

- الخاتمة:

إن وسائل الدفع و هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون، ما هي إلا مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها، سواء المعدنية أو الورقية، حيث جاءت كبديل عنها يسهل العمليات في خضم دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي و التجاري على وجه الخصوص.

ورغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل و استنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم و تطور هذه الوسائل الحديثة و تؤدي إلى تهرب و تخوف الجمهور منها.

كما تعرضنا إلى العوامل المساهمة في نجاح وسائل الدفع الالكترونية و المعرقلة لها، تبين أن هذه الوسائل قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، كما تمكنت الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، لكن بالمقابل لم تكن الوسائل الحديثة مثالية كما توقع المصرفيون أن تكون، فهي الأخرى أفرزت مشاكل و عيوب من نوع آخر عرقلت مسار نجاحها الذي كان مسطر لها.

- مقدمة الفصل:

و بعد ظهور هذه الوسائل بدأت الآراء تتضارب حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية, بحيث تجرد الوسائل من طابعها المادي أو الورقي و الاعتماد على الالكترونيات, فبدأت التوقعات باختفاء الشيك لتحل محله البطاقات و الشيكات الالكترونية و تعوض السفتجة بمثيلتها الالكترونية و نفس الأمر للسند لأمر, أما التحويلات فيكفي إرسال أوامرها عبر أجهزة الكمبيوتر و شبكة الانترنت, دون ضرورة كتابة الأوامر على الأوراق.

لكن في ظل تلك الآراء هناك حقيقة, و هي أن وسائل الدفع الالكترونية حققت مزايا لم تتمكن التقليدية من تحقيقها, حيث خفضت التكاليف و قللت من معاناة العملاء و أعطت للوقت قيمته, بل إنها شجعت البنوك على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة سواء للبنوك أو العملاء.

بقي الجهاز المصرفي الجزائري بعيدا عن التطورات الدولية المعروفة اليوم، ومنها ظاهرة المصارف الالكترونية.اندماج المصارف وظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية نتيجة إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وتوريد الخدمات المالية والمصرفية .

ومن جهة أخرى توجهت الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد الدولي، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفي، فإنتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلوماتية أوجب عليها ضرورة التكيف مع تغيرات وتطورات المحيط الجدي.

المبحث الأول: البنوك الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: المصارف الجزائرية و المتغيرات المستجدة : [1]

بقي الجهاز المصرفي الجزائري بعيدا عن التطورات الدولية المعروفة اليوم و منها ظاهرة المصارف الإلكترونية. اندماج المصارف وظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية نتيجة إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال وتوريد الخدمات المالية والمصرفية.

ومن جهة أخرى توجهت الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد الدولي فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفي فانتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلوماتية أوجب عليها ضرورة التكيف مع متغيرات وتطورات المحيط الجديد، هذا التكيف يقتضي اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على ما يلي :

أ- الارتقاء بالموارد البشرية:

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار ان الكفاءة في الأداء هي الفاصل ما بين المصارف، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري وراءها، ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل اليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية بما يحقق تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في المصارف الجزائرية، ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها :

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الاطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم المصرفي
- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري، من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء أولوية في التوظيف لخريجي الجامعات
- إنشاء المعاهد المتخصصة وتطوير البحث العلمي في ميدان الخدمة المصرفية

[1] محمد كرباج، البنوك الالكترونية، دار النهضة العربية، بيروت،2000

ب- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي : [1]

لعل ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية و السعي الحثيث وراء تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاعلام و الاتصال من اجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق و الايقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد و العشرين، وسعيا منها لمواكبة التطورات، عملت المصارف الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية، لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال الات السحب الالي إذ بلغ عددها في مطلع سنة 2006 حوالي 300 جهازا.

لكن بالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين المصارف الجزائرية و نظائرها من المصارف العربية و الغربية لاتزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي نوجزها في:

- غياب ثقافة مصرفية في المجتمع فهو لا يتعامل بالشيك المصرفي الا قليلا.
- عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية المتعلقة بالتجارة بتنظيم التجارة الالكترونية.
- تعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- ارتفاع تكلفة انشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت المصارف الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات، ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم و التكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل فيما يلي:

- زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة اعلى وتكلفة اقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة اخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و إجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة الى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالمصارف و المؤسسات المالية الأخرى،

[1] كاملي سارة، الخدمات المصرفية الالكترونية، مرجع سبق ذكره،ص41.

- تنويع الخدمات المصرفية في ضوء التحديات الجديدة التي اصبحت تواجه المصارف الجزائرية، ليس فقط من المصارف الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية، و المؤسسات التجارية الأخرى.

إزاء هذه التطورات ينبغي على المصارف الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع و التطور، من خلال مفهوم المصارف الشاملة، ومنها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- استخدام أسلوب الائتمان الايجاري والقروض المشتركة.
- تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيطة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة، و أسعار الصرف.

ج- تطوير التسويق المصرفي : [1]

يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم و فن لن يجد بدأ الولوج في عصر جديد تحيط به التغيرات و الاختلاف، إذ لابد من التذكير أن التسويق الحديث يرتكز في الأساس على توجهات العملاء، حيث يتأثر التسويق المصرفي بما يريدون العملاء وبما يدور في خواطرهم ومن أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر ما يلي:

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب.
- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم وحاجات العملاء المالية وذلك باستخدام الاساليب الحديثة، سواء من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة.
- متابعة ومراقبة السوق المصرفي و الوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم.
- تدعيم وسائل الاتصال الشخصي و تكثيف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء.

د- مواكبة المعايير الدولية:

يجب على المصارف الجزائرية أن تواكب المعايير الدولية المتطورة وأن تستجيب لكفاية رأس المال، وتطوير السياسات الائتمانية وأن تهتم بإدارة المخاطر المصرفية، كما يجب تفعيل دور الدولة و البنك

[1] نفس المرجع السابق ،ص42.

المركزي في تطوير النظام ومراقبته والتدخل في وقت الحاجة لتفعيل و تنشيط السوق المصرفية، والمساهمة في عمليات تحديث الخدمة المصرفية.

المطلب الثاني: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:[1]

إن أي مشروع تسبقه دراسة دقيقة عن إمكانية تطبيقه أو اعتماده ومشروعنا هو الصيرفة الإلكترونية و إمكانية اعتمادها في النظام المصرفي الجزائري، وذلك بدراسة واقع مختلف القطاعات ومدى استعدادها لتدعيم هذا المشروع.

1- واقع تكنولوجيا الإعلام و الإتصال واستعمالها في النظام المصرفي الجزائري:

1-1- واقع البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

لقد عرف قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال تأخرا كبيرا وتعتبر الخطوة الأولى للنهوض به في اصدار قانون جديد لقطاعات الإتصالات هو قانون رقم (03) لسنة 2000 و الذي جاء لإنهاء إحتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات ووضع حد فاصل بين نشاطي التنظيم و إستغلال و إدارة الشبكات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء "سلطة ضبط البريد و الاتصالات" والتي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين مختلف الجهات.

وتهيمن على سوق الاتصالات شركة "إتصالات الجزائر" وهي الشركة الام و التي تقدم خدمات الإتصالات الهاتفية الثابتة و المحمولة ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول حيث حصلت شركة "أوراسكوم تيليكوم" المصرية على أول رخصة تشغيل الهاتف النقال في الجزائر عبر شركتها "جيزي" ، قبل أن تطلق الجزائر شركتها "موبيليس" و أخيرا الشركة الوطنية الكويتية كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة" (اوريدو حاليا) ونجحت هذه الشركات في فترة قصيرة في الوصول بعدد مشتركي الهاتف المحمول إلى 21 مليون مشترك.

وفي الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.28 مليون مشترك في سبتمبر 2004، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الأنترنت، هذا رغم إعلان السيد "بوجمعة هيشور" وزير البريد و التكنولوجيا و الإتصال أن قطاع الاتصالات سيصبح أهم القطاعات التي تجتذب المستثمرين بعد الثورة النفطية، وكدليل على ذلك فإن الجزائر بصدد وضع إستراتيجية نحو الإنتقال للحكم الإلكتروني.

[1] كاملي سارة "الخدمات المصرفية الإلكترونية" مرجع سبق ذكره، ص44.

رغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشركة الأنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار وقد بلغ عدد مستخدمي الشبكة مليون و920 ألف مستخدم، ومن أكبر المشاكل التي تعترض الإنتشار الواسع لخدمات الأنترنت هو هيمنة "إتصالات الجزائر" على الخدمة، ورغم وجود عدد كبير من مزودي الخدمات الانترنت الا أنهم جميعا يعملون من خلال إتصالات الجزائر، كما أن أسعار الهاتف الثابت شهدت إرتفاعا ضخما خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على انتشار الأنترنت، ناهيك عن بطئ الشبكة الذي يعاني منه أغلب المستخدمين وهو الأمر الذي أدى بالجمعية الجزائرية لممولي الدخول إلى شركة الأنترنت للتمديد بما أسمته احتكار خدمات الانترنت من طرف اتصالات الجزائر التي تبقى مسيطرة وحدها وتقدم أسعار مرتفعة في ظل غياب أي شركات منافسة.

ولكن هذا الوضع الاحتكاري أصبح في طريقه للتغيير مع حصول شركة "أوراسكوم تيليكوم" المصرية بالتعاون مع الشركة المصرية للإتصالات على رخصة إقامة شركة هواتف أرضية، وكذلك خدمات الانترنت السريع ADSL بالتعاون مع إحدى الشركات الصينية، الامر الذي سيغير شكل السوق تماما.

بالإضافة الى ذلك فقد قررت الحكومة خصخصة شركة " اتصالات الجزائر" عبر طرح أسهمها في مزاد دولي.

2- واقع استعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في النظام المصرفي الجزائري:[1]

2-1 شبكة الإتصالات الإلكترونية:

بادرت بعض المؤسسات المصرفية المالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد منتشرتا في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسيرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية و كذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، هذا العامل الذي كان من الممكن ان يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب) ورغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل:

- ✓ بطاقة السحب من الصرفات الالية (DAB)[2] لمؤسسة البريد.
- ✓ البطاقة المصرفية للسحب و الدفع للمصارف التالية : القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، بنك البركة الجزائري.

[1] كاملي سارة "الخدمات المصرفية الإلكترونية" مرجع سبق ذكره،ص45.

[2] DAB: distributeurs automatique de billets

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر فقد قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة اتصالات تعم جل مناطق الوطن، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها وتعتبر بطاقة السحب و الدفع للـ BADR دعم للنشاط المصرفي للمؤسسة وزيادة لمواردها ووسيلة لتحسين خدماتها المصرفية.

2-2 الأنترنت و البنوك الجزائرية:

إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الأنترنت :

- فبالنسبة لبنك الجزائر موقعه www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة ولكنها غير متجددة، فمثلا اخر تقرير سنوي موجود على الموقع هو تقرير سنة2005، وهو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية، بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و التي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول انطلاقا من موقعه الإلكتروني.
- اما بالنسبة للمصارف التجارية، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ومعظمها لم يجدد منذ مدة، إلا انه يجب ان نذكر ان هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد (الزبائن المشتركين في النظام) وبعض العمليات الأخرى، ومن امثلة مواقع تلك البنوك : موقع الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، ولكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة او نوعيتها . ولكن يجب تدارك هذا الأمر وتفعيل دور الأنترنت لتقديم خدمة مصرفية متطورة وفي هذا السياق لا ننسى تجربة "بريد الجزائر" بتقديمه خدمات عبر الشبكة مثل الاطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي بالإضافة إلى إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع "موبيليس" عبر الحساب البريدي، و إنشاء خدمة الموزع الصوتي للإستعلام حول الحساب البريدي.

المطلب الثالث: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر.[1]

إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري خاصة.

1- تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري :

[1] كاملي سارة، مرجع سبق ذكره، ص50.

إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار، ونحن هنا نتحدث عن الصيرفة الالكترونية، فماذا ستضيف للإقتصاد الجزائري ؟ وماذا يمكن أن تقدم لمكونات هذا الإقتصاد ؟

و الاجابة يمكن إيجازها فيما يلي :

- **تأثير الصيرفة الالكترونية على المؤسسات الاقتصادية :**

تعمل الصيرفة الالكترونية على زيادة تحسين الادارة و إقتصاد الوقت و التكلفة و الاستفاذة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة وجهد أقل.

- **محاربة الاقتصاد الموازي :**[1]

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الاطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي وتفشي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت على إرتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر اصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الالكترونية واقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي الى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في تخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

- **إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر :**

إن اساس ظهور وتطور التجارة الالكترونية يعود في الاصل الى مدى انتشار إستخدام و سائل الدفاع الالكترونية و فعالية الصيرفة الالكترونية , و لا احد تخفي عليه اهمية التجارة الالكترونية و بالتالي على الجزائر تدعم الصيرفة و وسائل الدفاع الالكترونية الايجاد و سط مناسب لهذا النوع من التجارة.

- **بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:**

إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الاطلاق في مشاريع رقمية اخرى , تنقل الاقتصاد الوطني نحو إقصاد رقمي.

[1] الاقتصاد الموازي هو مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تمارس على هامش الاقتصاد الرسمي من طرف أفراد وجماعات محترفة في الميدان الأساسي للبحث عن الربح السهل و التهرب الضريبي ومن المراقبة.

2-تاثير الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري:[1]

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من ابواها الواسعة سواء تعلق الامر بالبنوك التجارية او بنك الجزائر او المؤسسات المالية الاخرى , و هي تمنح عدة امتيازات مثل:

- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في اداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة , خاصة ان الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول الى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة اقل , إضافة الى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ,فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الالكترونية.
- إن إستخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافدة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف هذه المصارف و ترويج لخدماتها و الاعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و المعلومات و سائر الاطراف الاخرى المعنية بالأمر.
- تساهم ثورة الاتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الافراد بترقيتها للأفضل وتطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية الكترونية و إقامة أنظمة دفع الكتروني تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.
- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الالكترونية وهي تستعد للإندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الاجنبي.

المبحث الثاني: واقع الخدمة المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول: تشخيص الواقع المصرفي الجزائري:

يواجه الجهاز المصر في الجزائري ضغوط تحد من فعاليته و دوره فمن هذه الضغوطات ما تعلق بالخدمة المصرفية و طرق تقديمها , او وسائل الدفع و تطويرها , او عجز نظام الاتصالات السلكية و اللاسلكية الذي يلعب دور منها في تطور الخدمة المصرفية, او ما تعلق بتداول مبالغ هامة من النفود خارج الشبكة المصرفية .و سنحول ان نشخص واقع الجهاز المصر في من خلال هذه النقاط.

[1] كاملي سارة، مرجع سبق ذكره، ص51.

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري ضغوط تحد من فعالية و دوره فمن هذه الضغوطات ما بتعلق بالخدمة المصرفية و طرق تقديمها ،او وسائل الدفع و تطويرها، او عجز نظام الاتصالات السلكية و اللاسلكية الذي يلعب دور مهما في تطوير الخدمة المصرفية ،او ما تعلق بتداول مبالغ هامة من النقود خارج الشبكة المصرفية .

وتجدر الإشارة أن أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات ما يلي: [1]

- ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم عل أساس اشتراكي وسيطرة الدولة، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، وهذا حتى سنة 1966.
- احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي.
- تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري، حيث كانت مجرد مصدر للتدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وتجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي:

- على المستوى المؤسساتي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة.
- على مستوى توزيع القرض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

كما أعطيت البنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها. وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية، فقد تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص نفس القانون على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض، وهذا بالاتجاه نحو مبادئ المردودية والربح في الجهاز المصرفي.

وبعدما اتضح أن قانون 12/86 غير ملائم للوضعية الاقتصادية، تواصلت الإصلاحات المالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها.

[1] http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=12923

وبصدور القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض استكمالا للإصلاحات السابقة، تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية، وبذلك تكون البنوك العمومية قد تحصلت على نظام البنك الشامل.

كما نص نفس القانون على ضرورة إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها، الشيء الذي يسمح للبنوك بتسوية ولو جزء من سيولتها عن طريق تدخلاتها في هذه السوق، كما يمكننا ذكر أهم الإنجازات المحققة بعد إصلاحات 1990 في تحرير معدلات الفائدة على الودائع والقروض بشكل كامل، وذلك ابتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، كما تم تمويل الخزينة العمومية عبر آليات السوق من خلال إصدار سندات الخزينة وبيعها عبر المؤسسات المالية والبنكية، وتم تطبيق عمليات السوق المفتوحة اعتبارا من ديسمبر 1996.

- في مجال نظام سعر الصرف، تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري من خلال تخفيضه تجاه العملات الأجنبية وبنسب مرتفعة خاصة سنة 1994، كما تحول نظام الصرف من النظام الثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة، وتمكنت البنوك من خلق سوق صرف أجنبي في ديسمبر 1995 فيما بينها، ويتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية.
- في مجال إعادة الهيكلة البنكية، باشرت السلطات العمومية في إعادة رسملة القطاع البنكي، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذه العملية بنهاية سنة 2001 ما قيمته 15 مليار دولار، كما تمت إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تم تحويله إلى بنك تجاري وكذا البنك الجزائري للتنمية.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة التي مست القطاع المصرفي الجزائري، إلا أنه يجد نفسه اليوم أمام واقع متدهور لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية.

1-واقع النظام المصرفي الجزائري:[1]

يتسم النظام المصرفي الجزائري اليوم بما يلي:

- وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي 1274 مليار دج، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساسا.
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة بـ40 خدمة مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

[1] http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=4552

- غياب التسويق البنكي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه البنوك لمعرفة كيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ ومع من تتعامل؟
- ضعف الإدخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية [أكثر من 1400 مليار دج خارج الدائرة الرسمية للتداول].
- توسع وامتداد المجال الجغرافي مما يعوق عملية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل.
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان، كما أن تحصيل شيك من الجنوب إلى الشمال يستغرق أكثر من شهر.
- ضعف كفاءة آداء العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة مما أثر على طريقة تسيير البنوك، في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير، ويتجلى ذلك في تخصيص عدد هام من المستخدمين لوظائف الدعم، أي الوسائل العامة والمحاسبة والأمانة على حساب الوظائف العملياتية التي ترتبط مباشرة بالنشاط البنكي المحض، والمتمثلة في العلاقة مع الزبائن وتسيير وسائل الدفع، مع غياب بعض الوظائف الاستراتيجية الأساسية التي تمكن البنك من التأقلم مع مستجدات المحيط، كدراسة السوق رقابة التسيير، أضف إلى ذلك أن عدد كبير من العمال لم يتلق تكوينا تقنيا معمقا بل مجرد تكوين ميداني لا يكفي عادة لممارسة المسؤوليات المسندة إليهم.
- التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة.

كل ذلك أسفر عن فشل البنوك في قدرتها على جلب المدخرات وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها. لقد تمكنت السلطات العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات السابة من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي، وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال هذا النظام يواجه تحديات كبيرة تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار والناتجة أساسا عن العولمة وتحرير الأسواق الدولية.

2-التحديات التي تواجه القطاع المصرفي:[1]

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة.

[1] http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=4552

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

2-1-التحديات الداخلية: ومن أهمها ما يلي:[1]

❖ صغر حجم البنوك: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

❖ التركز في نصيب البنوك: يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

❖ تجزئة النشاط البنكي: لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

❖ هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما.

❖ ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين.

والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

[1] عمار عقيلي، " التجارة الإلكترونية عربيا : معوقات تشريعية و تقنية "، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، مارس 2000،ص26.

❖ القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على آداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

❖ ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

❖ ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفتية)، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعا، الربح وزيادة رأس المال.

وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.

❖ قيود مالية، محاسبية وتنظيمية: ومنها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.

بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي، بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإطارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

❖ قيود قانونية: وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.

2-2-التحديات الخارجية:[1] تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن أبرز هذه التحديات نذكر:

❖ ظاهرة العولمة: ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ويذكر أن لهذه الظاهرة إيجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية. غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل.

بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة، كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

❖ ظاهرة اندماج الأسواق الدولية: انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

❖ ظاهرة اندماج البنوك من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

❖ ظاهرة البنوك الإلكترونية: تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)، وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت.

[1] http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=4552

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:[1]

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 ،تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة الزمن، و ترتكز على الثقة وحسن النية بين الأطراف المعينة. و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2007، قصد إقامة منطقة تبادل حر، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية، إلا أن هذا الإتفاق يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا وماليا ومنتجات ذات قدرة عالية، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات وتشتغل طاقاته أقل من 50%، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة

تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

وقد كرس قانون 10/90 والأمر 03 نوفمبر 2003 تحرير التجارة الخارجية حيث نص هذا القانون على ما يلي:[2]

- ✓ إمكانية الترخيص بالمساهمات الأجنبية في المصارف و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون التجاري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا للجزائريين.
- ✓ إمكانية منح الترخيص من طرف مجلس النقد و القرض بفتح فروع في الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية الأجنبية، و يخضع هذا الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل.

و بهذا ألغيت حتمية الأغلبية النسبية التي تؤكد نسبة 51% للقطاع العمومي و 49% للقطاع الأجنبي. بالإضافة إلى عدم التمييز بين المصارف المحلية و الأجنبية فيما يخص الشروط الواجب استيفاؤها لمنح الترخيص.

حيث نصت المادة 133 من قانون 10/90 على ما يلي: "يجب أن تخصص المصارف و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأس المال الأدنى المطلوب تأمينه لدى المصارف و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري".

كما نص قانون10/90 على حرية رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية بالإضافة إلى إمكانية تمويل رؤوس الأموال الأجنبية أين نشاطات اقتصادية غير متخصصة صراحة الدولة.

وفي إطار تقييم الشراكة الأوروبية في ظل قانون النقد و القرض، و الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 فإنه من أجل 184 مشروع معتمد نجد 97 مشروع و هو ما يعادل 53% من مجموع المشاريع تمثل 63,5% من الكلفة الإجمالية للاستثمارات بالدينار الجزائري و 60% من العملة الصعبة بهدف

[1] مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة، "نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"،ص81.

[2] إبراهيم بختي" التجارة الالكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، السنة2005،ص141.

برنامج الشراكة الموقعة في 19 ديسمبر 2000 بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في الجانب المالي و المصرفي، لتحديث القطاع المالي و المصرفي في الجزائر و ترقية المنافسة بين مؤسسات القطاع المصرفي وقدرتها على تطوير القطاع المالي و المؤسسات الخاصة، و هذا في إطار تشجيع النمو الاقتصادي و الشراكة بالإضافة إلى تأهيل القطاع المالي و المصرفي ككل للاندماج في المنطقة الأورومتوسطة للتبادل الحر مثلما دلت عملية اتفاقية برشلونة و اتفاقية الجزائر. الإتحاد الأوروبي الذي بدأت عمليا تطبيق المراحل الأولى من الاتفاق منذ الفاتح من ديسمبر 2005.

أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لم يفرز سوى امتعاض الطرف الجزائري حيث شدد خبراء اقتصاديين في أكثر من مناسبة على ضرورة إعادة النظر في عدد من بنوده خاصة عندما توضح الأرقام تسجيل ارتفاع كبير في الواردات من الإتحاد الأوروبي، و التي بلغ حجمها 20 مليار دولار في 2008 بينما لم يكن يتجاوز 11 مليار دولار في 2005، لتسجل الجزائر بالمقابل خسارة بقيمة 1,5 مليار دولار خلال 2009.

كما صرحت عدة أطراف سياسية أن إبرام عقد الشراكة تم في ظروف سلبية لم تخدم البتة المصالح الجزائرية كما يجب لها أن تكون، متأكدين أن أساس الشراكة لا بد أن يقوم على أساس الفائدة المشتركة و الفرص المتكافئة.

و في المقابل يحاول الإتحاد الأوروبي البحث عن صيغة توافقية للتوصل إلى اتفاق مع الجزائر مما يسمح بحل المسائل الخلافية خاصة في ظل توفر الجزائر على المادية والفرص التي توفرها من خلال جملة المشاريع الكبرى التي يتم إطلاقها و التي تم تخصيص 150 مليار دولار لإنجازها في السنوات الخمس القادمة.

آثار اتفاق الشراكة على الإقتصاد الوطني:[1]

إن اتفاق الشراكة الأورو. جزائري آثار على المدى البعيد والمتوسط تتمثل فيما يلي:

- ✓ إن نزع الحواجز الجمركية يترتب عنها خسائر مالية تقدر ما بين 4,1 إلى 7,7 مليار دولار مما يؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة للجزائر و بالتالي زيادة المديونية الخارجية.
- ✓ إن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتجاتها و تطبق المعايير الدولية، بينما المنتج الجزائري لا يزال في بداية تطوره، كما أن الكثير من المؤسسات لم تحصل على شهادة مطابقة للمواصفات مما سيؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة، سواء أن تكاليف الإنتاج كبيرة جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية أو من ناحية الجودة.

[1] مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة، "نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"،ص83.

- ✓ إن الإتحاد قوة موحدة عملاقة على مختلف الأصعدة، بينما الجزائر لا تتمتع بهذه القوة، إذن فالعلاقة هنا غير متكافئة لأنها تجمع العمالقة و الضعفاء.
- ✓ إن الإتحاد الأوروبي مصر على منطقة تبادل حرفي السلع المصنعة بحلول سنة 2010 و أن هذا الإصرار يلبي حاجاته و مصالحه في حين يتحفظ على إقامة منطقة تبادل حر تشمل منتوجات الصناعات الإستراتيجية وهي منطقة تحقق مصالح للجزائر و ليس لها فقط و إنما للدول العربية المتوسطة.
- ✓ سيتحول الاستثمار الأوروبي المباشر لشرق أوروبا بجلا من الجزائر لأن قيام الاتحاد الأوروبي سنة 1992، كان في حد ذاته جاذبا للاستثمارات من الدول الصناعية المتقدمة و حتى الآن أخفقت الجزائر في جذب الاستثمار الخاص من الإتحاد الأوروبي.
- ✓ تطوير وسائل الاتصال و النقل.
- ✓ أن دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي قام بإصدار عملته الأورو سيكون لهذا الأخير تأثير على الجزائر يتمثل في زيادة قدرة الصادرات الجزائرية إلى دخول دول الإتحاد و نفاذها إلى أسواقه.
- ✓ سيؤدي التعامل بالأورو إلى استقرار أسعر الواردات الجزائرية من الأسواق الأجنبية و الأوروبية خصوصا.

ماذا يجب على الجزائر أن تعمل للتخفيف من هذه السلبيات:

- على الجزائر أن تنتهج انضباطا أكثر في سياسة الاقتصاد الكلي وذلك من أجل جني منافع اتفاقية الشراكة.
- على الجزائر أن تحسن النظام المالي و المصرفي وجعله أكثر مرونة و أكثر فعالية في الظروف الراهنة.
- عليها أن تطور السوق المالية وذلك من أجل جلب الادخار الداخلي إلى الأسواق الخارجية.
- على الجزائر أن تحقق الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

عرف اقتصاد الجزائر في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية افرزتها ازمة اقتصادية ترجع جذورها الى الازمة البترولية لسنة 1986،هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية اصبحت

تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه الى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية. [1]

وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي ،واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدت الحاجة الى انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية امرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما.

وقد قدمت الجزائر طلب الانضمام رسميا في يونيو1996 ،وجاء ذلك في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي و في ظرف اقتصادي عصيب عاشته البلاد تميز بارتفاع خدمات الديون الى 50 من قيمة الصادرات ،وترجع معدلات النمو وتسجيل نسبة تضخم قاربت ال 40 غير ان الحكومة الجزائرية ابدت ترددا في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،بسبب التخوف من فقدان مبلغ هام يدره تطبيق التعريف الجمركي على السلع الاوروبية و الامريكية حيث تصل المداخيل الى 1,5 مليار دولار سنويا ،لكن الجزائر تجاوزت مخاوفها و استأنفت المفاوضات في سنة2000 بعد ان وجدت ان المصلحة التي ستجنيها من انضمامها للمنظمة اكبر مما ستخسره.

ايجابيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الجزائر:[2]

لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مكاسب نوجزها في العناصر التالية:

- أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناءا على الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر ضمن خطوات الانتقال الى اقتصاد السوق و التي ستعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحاتها.
- إن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائرية مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي انبثق من جولة الأوروبواي بعد التوقيع على الاتفاقيات الجديدة في مراكش وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية بدون ان تسمح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري لمبدأ الدولة أكثر رعاية عدم تمييز.
- إن انضمام الجزائر للمنظمة يجعلها قادرة على مصالحها و الاستفادة من مجموع الاجراء أن تؤدي عملية فتح الأسواق الجزائرية للمنتوجات إلى استيراد التكنولوجيا وهذا ما سوف ينعكس إيجابا على القطاع الصناعي حيث أن هذه الخطوة تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يحفز المؤسسة على تحسين منتجاتها.

[1] www.ingdz.com/vb/showpost.php?p
[2] www.ingdz.com/vb/showpost.php?p

- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، يفتح الافاق أمامها حيث تزيد فرص النفاذ للأسواق الخارجية نتيجة لإلغاء الرسوم أو تخفيضها وإزالة العوائق الممكن أن توجه صادرات السيولة.

سلبيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:[1]

مثلما هناك جانب ايجابي للإنظمام، هناك جملة من السلبيات المتوقعة يتمثل أبرزها فيما يلي:

- إذا لم تنظم الجزائر الى المنظمة فإنها لن تتمكن من الدفاع عن مصالحها و الاستفاذة من مجموع الاجراءات الممنوعة للدول النامية.
- ان تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الاجنبية ,رغم ان اتفاقيات الاجنبية لكن تم تحديدها بفترات زمنية و تتميز بالصفة الانتقالية أو المؤقتة.

المبحث الثالث: البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر:

ان البطاقات المالية المتوفرة حاليا في المؤسسات الحكومية تعتبر غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة الانطلاقة في التجارة الالكترونية في بلادنا بالرغم من انه بإمكان بعض البنوك ان تجعل من بطاقاتها المالية دولية للدفع عن طريق التعامل مع الهيئات المالية الدولية.

المطلب الأول: تطور بطاقات الدفع في الجزائر:[2]

عرفت بطاقات الدفع في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد استحداث المقاصة الالكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية و البريد في الجزائر ، وقد عرفت هذه العملية عدة مراحل :

سنة 1998:بداية فكرة السحب مابين البنوك.

سنة 2OO2:الانطلاق الرسمي لمشروع Le système de paiement interbancaire

حيث اعطى دور الاشراف و الزياد و التنسيق مابين البنوك لشركة SATIM(شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية مابين البنوك)،و التي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات و التنسيق في عمليات السحب و الدفع للموزع الالي.

سنة2004 : اختبار نظام الدفع بالمطابقة المطابق لمواصفات EMV.

سنة 2005 : انشاء جمعية Comité monétique interbancaire.

[1] www.ingdz.com/vb/showpost.php?p

[2] http://www.wabwibe.com/2012/02/carte-visa.html

سنة 2006 : البداية الاولى لأول بطاقة سحب في الجزائر حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب و معرفة النقائص و الاحتياط بها

سنة 2007 : تعميم بطاقة CIB (بطاقة الدفع مابين البنوك) عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات و البنوك

سنة 2008 – 2009 : اكد وزير المالية عبد الكريم حرشاوي انه ستعمم ماكينات الصرف الالي المتاجر الكبرى في الجزائر و المناطق المكتظة بالسكان،وكذالك تعميم استخدام بطاقات الدفع لدى المواطنين.

المطلب الثاني: البطاقات المتداولة في الجزائر:[1]

اعترف الحاج علوان ، المدير العام لشركة النقل الالي و العلاقات التلقائية بين لبنوك(SATIM) ، بضعف مستوى تداول البطاقات البنكية التي لا تتعدى0,7 حسبه بالمائة 1.5مقابل على مستوى التجاري و اكد على ان هذا النوع من العمليات سيعرف تطورات كبيرة خلال عام.2010

وارجع الحاج علوان ، في برنامج "للقناة الاذاعية الثالثة " ،ضعف نسبة التحويل الالي للأموال بالجزائر، الى غياب الثقافة لدى المواطن و كذا عدم قيام مختلف المؤسسات المالية بحملات تحسيسية في هذا الاطار و اكد ان اصحاب البطاقات هم من يمكنهم المساهمة في هذا التطور و ارغام مختلف المتعاملين على اعتمادها كنظام دفع وليس فقط كبطاقة لسحب الاموال و اوضح الحاج علوان ان عدد " البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر حاليا يقدر ب 500 الف بطاقة موزعة على مختلف البنوك و بريد الجزائر . مؤكد ان الهدف الحالي هو تطوير الموزعات الالية عبر ولاية الجزائر و التراب الوطني . ويقدر حاليا عدد الموزعات حسب ذات المتحدث 1300 جهاز على المستوى الوطني. وهي اجهزة مربوطة لشبكة البين بنكية بشكل كامل ،مما يسمح لحاملي البطاقة البين بنكية البريدية و البطاقة البين بنكية الصادرة عن مختلف البنوك التجارية باستعمالها بشكل طبيعي في اية نقطة من التراب الوطني ، حتى في حالة عدم وجود البنك الذي صدرت عنه البطاقة في البطاقة التي يريد فيها صاحب البطاقة سحب نقوده او دفع مقابل خدمة معينة. وتحدث علوان عن 250 استحداث جهاز مع نهاية العم الجاري. الامر الذي سيرفع من مستوى المعاملات المالية الالية بالجزائر.

من جهة اخرى، تطرق الحاج علوان الى البطاقات الدولية في الجزائر ،والتي شرع في تقديمها كل من القرض الشعب الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي، وهي محل اهتمام عدد من البنوك ، وأضاف الحاج علوان في هذا الصدد، ان شركة النقد المالي العلاقات التلقائية بين البنوك في مفاوضات متقدمة مع شركة "فيزا" العالمية لتقديم و استعمال هذه البطاقات في الجزائر حيث يمكن

[1] مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة، "نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"،ص89.

للأجانب بعد التوقيع على هذه العملية استعمال بطاقاتهم في الجزائر كما هو معمول به في كافة انحاء العالم. واوضح المتحدث ان هذه العملية تتطلب الحصول على الوثيق ،الامر الذي سيستغرق فترة زمنية تقارب 3 اشهر من العمل، حيث تمس جانبين:[1]

الجانب الامني في الب طاقة في حد ذاتها و الجانب الاخر و المتعلق بمختلف البرامج و النظام الذي يسير كل هذه العمليات

من جهة اخرى ،اكد المدير العام لشركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك ان الشروع في عملية دفع قيمة تذاكر الخطوط الجوية الجزائرية عن طريق الانترنت ستكون مع بداية شهر في فيفري الداخل وفق الاتفاق الموقع بين الطرفين. وأكد علوان على أن هذه العملية ستكون مؤمنة الى حد بعيد لتفادي تسجيل أي احتيال على الزبون أو الشركة من خلال تشفير كل المعلومات ، و كذا منح الزبون "شفرة سرية " خاصة به لا يمكن لأي شخص الحصول عليها. كما سيتم توفير نفس الخدمة للمتعامل العمومي "اتصالات الجزائر"، حيث سيكون بإمكان المشتركين في شبكتنا دفع الفواتير انطلاقا من المنزل بداية أوت القادم ، في حين ستعمل "ساتي" على تعميم استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني على مستوى الخدمات التابعة لمؤسسة نفطال في غضون شهرين .

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر البطاقات البنكية في الجزائر:[2]

الفرع الأول : مزايا البطاقات البنكية

أكثر دقة من النقود الورقية .

عصرية و الكترونية و تتمتع برخصة نظامية ، رقيقة و سريعة الأستعمال .

- ✓ البطاقة مرتبطة بالنشاط البنكي .
- ✓ يتحصل حامل البطاقة على عمولات
- ✓ الحصول على هامش ربح .
- ✓ رسملة منتجات و خدمات جديدة .
- ✓ تطوير النشاط التجاري.
- ✓ تطوير الخدمات الممنوحة للزبائن.
- ✓ تحدد البطاقة بوضوح أهداف البيع .
- ✓ التحكم في النقاط التقنية .
- ✓ الحصول على هامش ربح .

[1] نواف عبد الله باتوبارة": أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها" ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية،السنة 1999،ص18.

[2] مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة، "نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"،ص90.

الفرع الثاني : مخاطر البطاقات البنكية

- ✓ خسائر مالية معتبرة و سرعة .
- ✓ عرض غير مقبول :
  - ❖ في الداخل بسبب عدم الآقبال على المشروع .
  - ❖ في الخارج بسبب عدم التواصل مع الغير .
- ✓ كثرة المنتجات:
  - ❖ المكلفين بالبيع لا يمكنهم معرفة المنتوج المباع .
  - ❖ الزبائن لا يعرفون ماذا يشترون .
- ✓ معرضة للسرقة و الضياع.

المطلب الرابع: العوائق التي تمنع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر:[1]

من بين اهم هذه العوائق نجد مايلي:

- ✓ غياب الحملات التحسيسية والعمليات الاشهارية التي تمدح و تعرف هذه البطاقات
- ✓ لا يجب ان ننسى ان نسبة الامية في الجزائر تقارب 30 وانه ليس من النادر ان يطلب منك احدهم في وكالات البنوك و مصالح البريد ان تملا شبكة فهل يعقل ان يطلعك نفس الشخص عن رقمه السري و ان يطلب منك ان تساعده في سحب نقوده من الموزع الالي ؟
- ✓ عدم وجود تنوع كبير في الخدمات و المزايا التي توفرها البطاقات لمستلميه

والتعطل الشبه الدائم للموزعات الالية زاد الطينة بلة

- ✓ قلة انتشار اجهزة الدفع الالكتروني **TPE** و حتى التجار و الباعة يبكون تخوفات من تحصيل مستحقاتهم بقبول البطاقات كوسائل دفع.
- ✓ من جهة اخرى يمكن الاشارة ان غياب هياكل و تقنيات تجارية لمراكز التسويق و التجارة الالكترونية نجد مدى احتياج المستهلك لهذه البطاقات.
- ✓ كما انه قد يكون لانتشار و توسيع مجالات استخدام الاعلام الالي دور ضعف الطلب على البطاقات لان الحاسوب رفعت من انتاجية العالمية بشبابيك السحب و قضت بالتالي و لو جزئيا على احتياج المستهلك الجزائري لهذه البطاقات .
- ✓ عدم وجود بنية تحتية فعالة وسريعة للاتصالات.
- ✓ ارتفاع التكلفة و الصيانة و ايجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية .
- ✓ ارتفاع مخاطر المنافسة، مخاطر التشغيل، وتزايد جرائم السرقة ،التزوير والاحتيال.
- ✓ عدم المعرفة او تجاهل عما و نشاط البنك الالكتروني.

[1] مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة، "نظام الدفع الالكتروني في الجزائر"،ص111.

- الخاتمة:

لقد مر النظام المصر في الجزائر ي بعد مراحل و اصلاحات و انتهي به المقام في اصلاح سنة 1990 و القانون المعدل له سنة 2003 ,و الذي أحدث تغير جذريا بالنظام المصر في و الانتقال الحقيقي من الاقتصاد السوق لتتلاءم مع التطورات الجارية و المستقبل مثل: اتفاق الشراكة و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة , و من ضمن ما جاء به قانون النقد و القرض هو اعادة الاعتبار للبنك المركزي و الذي سمي ببنك الجزائر برد هيبته و سلطته و فصل عن الخزينة و التأكيد عن استقلاليته عن الحكومة, و قامت الجزائر بتهيئة الارضية القانونية و التشريعية عن طريق الاصلاحات لاقتصادية المتتالية من خلال اعتمادها على سياسة تطهير القطاع البنكي و المالي , و محاولة فتح رأسمال البنوك العمومية و خصخصة البنوك و التطوير الخدمات المصرفية و تطبيق الصيرفة الالكترونية , لكن ما يكن ما يمكن ملاحظته على المستوى الاقتصادي هو أن قضية الاصلاح البنكي تبقى بعيدة عن الاهداف المعلنة و عن المعايير الدولية على الرغم من بداية الانفتاح كما نسجل تأخر الجزائر في التطبيق الحقيقي و الفعلي لمسار الخصخصة و تطبيق الصيرفة الالكترونية فالجزائر لا تزال في مؤخرة دول المنطقة في هذا المجال.

الخاتمة العامة.

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول ظهور وسائل الدفع الالكترونية، حيث ان هذه الوسائل تحقق هدفاً واحداً و هو تأدية الوظائف الاقتصادية بشكل أيسر و أنجح على أساس دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي، و هذا قادنا إلى معالجة الموضوع عبر ثلاث فصول معززين بخاتمة تتضمن اختبار الفرضيات، ثم النتائج العامة للدراسة تليها التوصيات و الاقتراحات و أخيرا آفاق الموضوع.

– نتائج اختبار الفروض:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في الدراسة، أدت معالجة الموضوع إلى النتائج التالية:

- فيما يخص الجانب القانوني الواجب تنظيمه ليضم الوسائل الجديدة في الميدان المصرفي هو ما خلصت الدول إلى ضرورة تنفيذه نظراً للمشاكل القانونية المتعددة التي أفرزها ظهور الوسائل الحديثة، بل أصبحت الوسائل التقليدية تتقدم عليها فيما يخص هذه النقطة.
- إن تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر يشهد صعوبات نظرا لارتفاع تكاليفه و لصعوبة تقبله من قبل الجمهور .
- إن تحديث نظام الدفع المصرفي الجزائري ليس مرهون فقط بتغيير و تحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، بل و أيضا بضرورة القضاء على السوق الموازية و على مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.
- إن استعمال وسائل الدفع الالكترونية محدودة الاختيار بين طبقات المجتمع البسيطة.
- الميكانيزمات التي تضمن الأداء الملائم لها تتركز أساسا في الوسائل التقنية و شبكة الاتصال المتطورة.
- تسريع و تسهيل التعاملات بين الأفراد كونها تضمن تقليص التداول النقدي.

– النتائج العامة للدراسة:

في ظل التطورات الحاصلة و محاولة لإيجاد أجوبة عن التساؤلات المبهمة عن مصير وسائل الدفع التقليدية، و بعد قيامنا بدراسة شاملة لهذه الوسائل و محاولة تقييم الوضع تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

- بظهور وسائل الدفع الالكترونية لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخلص و القضاء على معظم عيوبها، حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها و التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري الذي كان مخصص لها.

- إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية و وسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية و فتح المجال لظهور سوق خاص بها يتضمن شركات عملاقة حققت أرباحاً طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة.
- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع، إلى جملة من المعوقات و التي تشكل حجر عثرة أمام النجاح في المشاريع الجارية التنفيذ، و لعل أهم هذه المعوقات ما يلي:

1. غياب ثقافة مصرفية في المجتمع لا يتعامل بالشيك إلا قليلا.
2. عدم وضوح البيئة التشريعية و القانونية فيما يتعلق بتنظيم وسائل الدفع الالكترونية و عمليات التجارة الالكترونية.
3. ارتفاع تكلفة إنشاء و صيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.
4. صغر الحملة الإعلامية المخصصة للتعريف بالمنتجات الجديدة.
5. عدم الإقبال الواسع لاستخدام شبكة الانترنت، سواء من طرف البنوك أو من طرف العملاء.

- تسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، لكنه لم يؤد إلى اختفائها و لا زوالها و قد لا يحدث ذلك على المدى القصير و هذا يعود لسببين هما:

1. تمكن التكنولوجيا من إصلاح بعض الإختلالات الحاصلة في نظام الدفع الكلاسيكي،
2. إفراز وسائل الدفع الالكترونية لعيوب و عراقيل لا تأهلها لاحتلال مكان الوسائل التقليدية، بل تمكنها من التعايش معها.

– التوصيات و الاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج و ملاحظات، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي قد تمد يد المساعدة للتجربة الجزائرية و هي في بداية مشوارها في إطار تحديث وسائل الدفع و رقمنتها، و ذلك كما يلي:

- لا بد من إجراء الكثير من الدراسات من أجل الاستفادة من التجارب السابقة و تجارب الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو في مجال تحديث وسائل الدفع، ذلك بطبيعة الحال للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشة كيفية إيجاد الحلول لها، و يمكن الاستعانة بالرسائل الجامعية التي تتناول هذا المجال و إلا فما الجدوى من الجهود المبذولة من قبل الطلبة في البحث و الدراسة و محاولة مد يد المساعدة حتى تواكب دولتنا التطورات العالمية.

الخاتمة العامة.

- لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، و التوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى و تكلفة أقل.
- لابد من عدم إهمال المناخ التشريعي الذي يلاءم رقمنة وسائل الدفع و التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أطراف العملية، بالإضافة إلى سن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق هذه الوسائل مما سيخفض بالتأكيد نسب حدوثها.
- لابد من استغلال الوضعية المالية المريحة التي تتمتع بها البلاد في هذه الفترة، و ذلك بإعطاء الأولوية لإقامة صيرفة الكترونية على مستوى بنوكنا الجزائرية.
- يجب أن تحظى مثل هذه الوسائل بالاهتمام من قبل السلطات العامة بشكل أفضل يلبي رغبات الجميع عن طريق تدعيمها.
- تبسيط الشروط اللازمة لإنشاء وسائل الدفع الحديثة.
- التأهيل و التكوين المتواصل للعمال بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة.
- و أخيرا نوصي بتشديد الرقابة و السهر على إنجاح المشاريع السارية التطبيق في مجال العصرنة و التحديث للنظام المصرفي و لنظام الدفع، و هذا حتى لا تضيع الأموال الضخمة المخصصة للمشروع و حتى تحقق الأهداف المسطرة من أجل إنجاح عملية العصرنة.

– آفاق الموضوع:

يعتبر موضوع النقديات موضوعاً معقداً و له أبعاد متعددة، فبالرغم من محاولتنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع، إلا أن آفاقاً تبقى مفتوحة، منها على سبيل المثال التحديات الجمركية و الضريبية و حتى المحاسبية التي طرحها ظهور وسائل الدفع الالكترونية، كذلك قيام ما يسمى بالحكومات الالكترونية التي تستوجب على بنوكها العمل بمثل هذه الوسائل ذات الاستخدام الالكتروني، كما يمكن أيضاً دراسة الاستراتيجيات المستقبلية للبنوك الجزائرية و التي تتضمن استعمال البطاقات الدولية، مثل VISA CARD و MASTERCARD و تقييم التجربة الجزائرية في ميدان المقاصة الالكترونية بعد مدة من تطبيقها و ما إذا كانت تحقق هذه الأهداف المسطرة لها من تحقيق السرعة، المردودية الأمن و النجاعة.

و خلاصة القول، قد أصبح من المؤكد أن عصرنة الجهاز البنكي بصفة عامة و تحديث وسائل الدفع بصفة خاصة قضية مصيرية و حتمية للصالح العام.

قائمة الأشكال:

الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مصدروا البطاقات الإئتمانية.	16
02	أنواع البطاقات البنكية.	24

- قائمة الكتب و المجلات:

1. إبراهيم بختي" التجارة الالكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، السنة2005.
2. ايت يونس "تطوير النقديات بالجزائر، الأيام الدراسية المغاربية حول النقديات"، الجزائر.
3. صالح مفتاح، فريدة مصافي "البنوك الإلكترونية" المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم المالية و الادارية، جامعة بسكرة، سنة 2004.
4. عمار عقيلي، " التجارة الإلكترونية عربيا : معوقات تشريعية و تقنية "، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، مارس 2000.
5. محمد أمين الرومي "التعاقد الالكتروني عبر الأنترنت" المطبوعات الجامعية مصر، سنة2004.
6. ممدوح الجنبيهي ، منير الجنبيهي "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،السنة2005.
7. محمد خلفان بن حرباش "مستقبل الدفع الالكتروني" الإمارات العربية المتحدة.
8. مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق "الأوراق التجارية (وسائل الدفع الالكتروني الحديثة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية سنة 2005.
9. محمد كرباج " البنوك الإلكترونية" دار النهضة العربية، بيروت، سنة2000.
10. مدحت صالح "الأدوات وتقنيات مصرفية" دار الطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة سنة2001.
11. ناذر عبد العزيز الشافي "المصارف و النقود الإلكترونية" المؤسسة الحديثة للكتاب 2008.
12. نضال سليم برهم"أحكام عقود التجارة الإلكترونية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع2010
13. ناهد فتحي الحموري "الأوراق التجارية الإلكترونية" ،دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2010.
14. نواف عبد الله باتوبارة :"أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها "،مجلة الدراسات المالية والمصرفية،السنة1999.
15. يوسف حسن يوسف "البنوك الإلكترونية" المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم المالية و الإدارية، جامعة بسكرة، 2004.

- قائمة المذكرات:

1. عماري عبد المطلب"بطاقات الدفع و حالتها في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية ، جامعة المدية، دفعة 2004.
2. كاملي سارة "الخدمات المصرفية الإلكترونية"، تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس ل م د، تخصص مالية، الملحقة الجامعية مغنية، دفعة2013.
3. مزاري فاطمة الزهراء، رياسين سميرة "نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، دفعة2010.

- قائمة مواقع الانترنت:

1. DAB: distributeurs automatique de billets
2. www.algeria-tody.com/forum/showthread.phpt=4552
3. www.ingdz.com/vb/showpost.php?p
4. http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=12923
5. http://www.wabwibe.com/2012/02/carte-visa.html
6. http//www.egovs.com/egov-web 02news.php? Main=7&detailsid=17=2003
7. www.techvisio.net/NewsDetails.aspx?NewsID=f79ba08a-14fa-47755bd36-e73a90c55139#a

ملخص البحث:

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل دفع الكترونية كان أولها بطاقات بنكية تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم و حظيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، ليستمر التطور فيشمل ابتكار أجهزة و تقديم خدمات جديدة تتلاءم و عالم الالكترونيات خاصة عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، غير أن هذه الوسائل الالكترونية بعد تقييمها اتضح انه هناك الكثير من العوائق التي تحد من انتشارها بالإضافة إلى العوامل الايجابية التي حببت الجمهور فيها.

أما موقع الجزائر من هذه التطورات فهو محتشم نوعا ما، حيث أنها تشهد مشاكل في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية و تحسين خدماتها كما تشهد بعض الدول المتقدمة صعوبات في تطبيقها.

It has been appeared to the humanity what is called by the Electronic instruments of payment. Starting from the speedily increase to the Bank cards all over the world and it gets a huge reception, as a reason for the creation of other kinds of payment, in order to keep the development under the creation of extra materials and offering new services that assort with the electronic world specially the electronic business's operations through the internet. However, this electronic methods shows that there are a lot of obstacles that may prevent that rising. Although, there are some positive factors which make people promote it. At the light of these involvements, Algeria poses herself on small side, in which it faces difficulties in applying the electronic instruments of payment as well as improves it services, like some growth countries who are also have the same difficulties.

Il a étéapparu à l'humanitéce qui estappelé par les instruments électroniques de paiement. A partir de l'augmenterrapidement les cartesbancaires partout dans le monde et ildevientunegranderéception, commeune raison pour la créationd'autres types de paiement, afin de maintenir le développement en vertu de la création de matériauxsupplémentaires et offrir de nouveaux services qui assortissent avec le monde de l'électroniquespécialement les opérations de l'entrepriseélectronique par Internet. Cependant, cesméthodesélectroniquesmontrequ'ilya beaucoup d'obstacles qui pourraientempêcherque la hausse. Bien que, ilyaquelquesfacteurspositifs qui rendent les gens promouvoir .

À la lumière de ces implications, l'Algérie se pose sur petit côté, danslaquelleil fait face à des difficultésdansl'application des instruments de paiementélectroniqueainsiquel'améliore services, commecertains pays de croissance qui sontaussiavoir les mêmesdifficultés.